



PROVISIONAL

A/37/PV.30  
19 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٥ / ٠٠

( قطر )

السيد جمال  
( نائب الرئيس )

الرئيس :

( جامايكا )

السيد ريتشاردسون  
( نائب الرئيس )

نم :

المناقشة العامة [٩] (تابع)

التي كلمات كل من :

السيد مسكين ( تشاد )

السيد نغاروكيينتوالي ( رواندا )

السيد كافاندو ( فولتا العليا )

السيد ببي ( مالي )

السيد جامبانغ ( غامبيا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر . 82-63175/A

## افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥

### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

السيد مسكين (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الدورة الحالية

للجمعية العامة لمنظمتنا تنعقد في وقت يسوده التوتر الدولي الحاد والأزمة الاقتصادية العالمية التي لم نشهد لها مثيل من قبل .

ان المجتمع الدولي بصفة عامة يواجه عددا كبيرا من المشاكل التي تتطلب منا كمسؤولين عن دولنا ، اجراء تحليل تفصيلي للبحث عن الحلول المناسبة التي تخدم المصالح العليا للسلم والأمن الدوليين ، وتحقيق رفاهية شعوبنا وأمننا .

وتحقيقا لهذه الأهداف النبيلة فقد أصبح من الضروري اكثر من أى وقت مضى أن تحترم الدول الأعضاء في منظمتنا الالتزامات التي التزمت بها بموجب الميثاق . ان العالم بأسره يأسف اليوم لعجز منظمة الامم المتحدة عن حل المشاكل الكبيرة المعاصرة . ولكن ما لا يندد به احد تنديدا كافيا هو أن هذا الضعف الذى تعاني منه المنظمة انما هو نتيجة مباشرة للافتقار الى الارادة السياسية لكل من الدول الاعضاء فيها ، أى الارادة في تنظيم سلوكها وفقا لمبادئ واهداف الميثاق . ولهذا السبب فان وفدنا يعبر عن تأييده دون تحفظ للتوصيات الملائمة للغاية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره عن أنشطة المنظمة وذلك فيما يتعلق بدعم دورها خاصة فيما يتصل بتعزيز نشاط مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين .

وبانتخاب الجمعية العامة السيد هولاي لرئاسة دورتها السابعة والثلاثين انما أرادت أن تعبر له عن ثقتها في كفايته الكبيرة كدبلوماسي ورجل دولة محنك ، اكتسب خبرة في حياته العملية الطويلة خاصة في العلاقات الدولية . ان وفدى اذ يشعر بثقة في قدرته على انجاح اعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتوجه اليه بصادق التهاني ويؤكد له تعاونه الكامل معه في الاضطلاع بمسؤولياته الصعبة وان كانت شاقة وحافلة .

كما أود ان اعبر عن ارتياح وفدى وامتنانه للسيد عصمت كتاني الذى اضطلع بمهامه النبيلة بشجاعة وكرامة رغم الطابع المعقد للاحداث الاليمة التي هزت العالم طوال العام الماضي .

وأخيرا ، انه لواجب محبب الى نفسي ان أشيد اشادة مستحقة بالأمين العام السيد خافير بيريز دى كمييار على جهوده الدائبة المشكورة التي بذلها طوال العام الأول من ولايته في المنظمة في محاولة منه للتوصل الى حلول سلمية للخلافات القائمة بين بعض الدول الأعضاء ، وله ان يعتمد على استعداد حكومة تشاد الكامل لمساعدته في عمله الدائب لخدمة السلم العالمي والتنمية .

قبل أن اعرض بايجاز موقف وفدى حول بعض الموضوعات الهامة المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة ، أرجوان تسمحوا لي كممثل بلد كان موضوع حديث الد وائر الد ولية خلال الأعوام القليلة الماضية بسبب الحرب الاليمة التي دامت طويلا ، أن اعرض في سطور قليلة الموقف الراهن في تشاد .

ولو حق القول بأن السلم لم يعد الى ربوع تشاد الا بفضل التضحيات الكبيرة الا أنه يحق ايضا القول ان المأساة التي يعاني منها شعبنا منذ عشرين عاما قد نجمت عن اسباب محددة . ان الحرب ليست ابدا مصيرا حتميا . ولكي يتسنى ايضاح البعد الحقيقي للسلم والأمن اللذين اعادهما شعب تشاد يوم ٧ حزيران / يونيه الماضي فقد يكون من المفيد ان اعرض بايجاز الأسباب الداخلية والخارجية للمأساة التي عانى منها بلدى .

ان الثورة الشعبية الكبرى الأولى في تشاد عقب الحصول على الاستقلال ، يرجع عهد ها الى عام ١٩٦٥ . لقد كانت ثورة وطنية أصيلة موجهة ضد نظام قام على القمع ، فرضته علينا قوى خارجية . ومن خلال تلك الحرب من أجل التحرر الوطني ، التي خاضتها جبهة التحرير الوطنية لتشاد (فرولينات) والتي واجهت بشجاعة قوات الاستعمار الجديد ، وغيرها من الحملات العسكرية ، فان عددا من افراد الشعب قد شهد الأقارب وهم يموتون ، والقرى وهي تحرق ، والديار وهي تنهب ، وقد اضطر كثيرون منهم للهجرة . ان النظام القائم ، الذي أصبح ديكتاتوريا ، والذي ايدته بعض القوات التابعة للبلد المستعمر السابق ، أصبح في عام ١٩٧٥ ضحية لخطائه التي ارتكبها ، ومن بينها خطأ محاولته فرض نفسه على ارادة شعبنا . ومن ثم ، استولى جيشه على الحكم منه . وللأسف فان الآمال التي علقت على ذلك الانقلاب بآاء بالفشل .

وبدلا من الحوار والتوفيق فيما بين ابناء تشاد ، ارتكب المجلس العسكري ، مرة أخرى ، نفس الاخطاء والأعمال الدالة على التعطش للدماء كما فعل النظام السابق . لقد استمر المجلس العسكري في اتباع سياسة القهر وحرب الاستعمار الجديد ، متحديا بذلك وقف اطلاق النار لمدة ستة شهور الذي قامت به من جانب واحد جبهة التحرير الوطنية لتشاد التي تعد القوات المسلحة الشمالية جناحها الوطني . وفي عام ١٩٧٨ فقط ، تداعى نظام الحكم العسكري بسبب عجزه المعروف عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، وقبل ، لأسباب تكتيكية ، الحل التوفيقى التاريخي لاتفاقات الخرطوم . لقد كانت هذه هي المرة الأولى منذ الانتفاضه الشعبية لعام ١٩٦٥ التي يتم فيها التوصل الى اتفاق يعبر باخلاص عن المشكلات المختلفة لتشاد ويقتراح حولا شاملة دائمة .

ان تطبيق الميثاق الأساسى الذى انبثق عن اتفاقات الخرطوم ، كان من شأنه أن يعفى شعبنا من المعاناة الكبيرة . ومع ذلك ، فانه مما يؤسف له ، انه تم تفسير ذلك الميثاق بطرق مختلفة أدت بسرعة الى أزمة حكومية . وعلى الرغم من الاقتراح ذى الشقين للقوات المسلحة الشمالية الرامى اما الى اللجوء الى رجال قانون من ذوى الدراية المعترف بها دوليا اذا ما كانت للمشكلة صبغة قانونية ، واما العمل على تعديل الميثاق اذا كانت المشكلة سياسية ، وعلى الرغم

من رغبة شعبنا في اقرار السلام التي تم التعبير عنها بطرق مختلفة . على الرغم من كل هذا ، فان جزءاً من جيش الاستعمار الجديد الذى أسس على قاعدة شخصية ، وقبلية ، ودينية ، واقليمية ، أقدم على مبادرة خطيرة فى الثانى عشر من شباط/فبراير سنة ١٩٧٩ ، باطلاق النار على بعض الطلبة الذى كان خطؤهم الوحيد هو المطالبة بالتطبيق السلمى الفورى للميثاق الأساسى . لقد اسفرت تلك الحرب عن النتائج المعروفة ، وهى المذابح التى ارتكبت ضد السكان المدنيين ، وانعدام الثقة بين العناصر الاقليمية من شعبنا ، وفوق كل شيء ، فان هذه الحرب قد فتحت الباب امام تدخل آخر من قبل القوات الأجنبية .

لقد خرجت القوات المسلحة الشمالية منتصرة من تلك المحنة ، وذلك بتأييد من شعبنا ، ودون أى دعم خارجي . لقد كان ميزان القوى لصالحنا ، ورغم ذلك ، اعلن الرفيق حسين حبرى انه ليس هناك منتصر أو مهزوم ، وانه من الممكن ان يتوصل أفراد الشعب الى تفاهم فيما بينهم ، ولكن بغير تدخل اجنبي . لذلك ، فاننا اقترحنا على العناصر الأخرى لقاء كانوا الأول ، بغية توسيع قاعدة السلطة باشتراك جميع التشاديين الذين يمكنهم المشاركة في التصالح الحقيقي .

وبالرغم من اتفاقات كانوا ، التي طالبت الدول المجاورة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد ، فان قوى معينة سارعت الى تشكيل تجمعات مسلحة على أسس عرقية تخضع لها ، وذلك بمجرد احساسها بالتقهقر على الساحة السياسية التشادية .

لسوء الحظ ، فشلنا في لقاء كانوا الثاني في محاولتنا الوطنية في أن نجنب بعض اخوتنا الخضوع للسيطرة الخارجية ، وهكذا اضطررنا للقاء في لاغوس في عام ١٩٧٩ ونحن نمثل احدى عشرة مجموعة سياسية وعسكرية .

وبالرغم من اقتناعنا بأن بعض الأحزاب السياسية العسكرية تتصف بطابع غير وطني فقد وافقنا على توقيع اتفاق لاغوس . ان هذه الاتفاقات تكرر ، مرة أخرى ، الدعوة لجميع الدول المجاورة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد . وثمة نقطة هامة في ذلك الاتفاق تتعلق بتشكيل حكومة جماعية لمدة ثمانية عشر شهرا تكون مهمتها الاعداد لانتخابات حرة ، واستكمال عمل التصالح الوطني . وبناء على ذلك ، لن تكون لرئيس تلك الحكومة أية سلطة شخصية .

ان أحد البلدان المجاورة ودول أجنبية أخرى ، تدخلت بشكل مكشوف في شؤوننا مما يعد انتهاكا صارخا لأحكام اتفاق لاغوس . وعلى الرغم من اصرارنا على تفادى الحرب ، وعلى

الرغم من وساطة شخصيات وطنية واجنبية مرموقة ، فان بعض الأحزاب قد حصلت على تأييد خارجي ، وشنت الحرب في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٠ . وبالهجوم الذي شن على عناصر من القوات المسلحة الشمالية ، وهي نواة الجيش الوطني الموحد بموجب اتفاق لاغوس ، فان هذا الائتلاف قد هباً لبدء حرب جديدة ، هي بالتأكيد أشد الحروب التي خاضها شعبنا فتكاً وطولاً . وبعد تسعة شهور من المقاومة الوطنية ، وفي مواجهة ما أصبح مؤامرة تسعى الى اعادة استعمار تشاد ووجهت بالمقاومة المستمرة التي تحظى بتأييد شعبنا الكامل ، قمنا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بانسحاب تكتيكي من أجل تجنب شعبنا حرب الابادة ، ولنواجه التفوق الساحق لتسلح المحتلين بالأسلوب المناسب .

وعندما تمركزت القوات المحتلة في أراضينا بالقوة ، تعرف الرأى الوطني والرأى الدولي على نواياها الحقيقية وعلى نوايا الائتلاف . وفي الوقت ذاته ، استمر الكفاح الوطني بعزيمة تتناسب وحبنا لوطننا ، وتكريسنا للقيم العالمية للحرية والكرامة . وفي هذا السياق ، قام العدو بسحب جميع قواته .

ولقد وافقنا من جانب واحد وفورا على وقف اطلاق النار دون أية شروط مسبقة . ان رغبتنا في اقرار السلام قد دعتنا الى تقديم تأييدنا بلا تحفظ لقرارات منظمة الوحدة الافريقية الصادرة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٢ . كما أن رغبتنا في القيام بالحوار ، وفي اقرار السلام ، هي التي أدت الى تقدمنا نحو العاصمة . وقد اخبرنا عمدا لمدة أربعة شهور السيطرة على العاصمة لغرض واحد ، هو أن نقلل من حدة القتال مع اشقائنا . وكذلك كانت الارادة لقرار السلام واقامة الحوار بين الشعب التشادى هي الدافع وراء الزيارات المتتالية للرفيق حسين حبرى الى غابون وزائير بعد لقاء ناجمينا .

ومرة أخرى اليوم ، نؤكد أمام هذه الجمعية تمسكنا بروح الحوار دون اية ضغينة ، أو أية نوايا مسبقة . ونحن نتقدم بنداء رسمي الى جميع اشقائنا ، بما في ذلك المسؤولين في العهد السابق ، لكي يفكروا في الكلمات الحكيمة للرفيق حسين حبرى اذ قال :

" لننتوقف عن الاتهامات المتبادلة الصادرة عن كراهية عقيمة سوداء لا مبرر لها ،

ولنمارس ضبط النفس ونتحكم في عواطفنا ، ولنسلح انفسنا بالحس السليم والرشد . ولنعمل

في خدمة الوطن والشعب . ولنستجب لآمال الشعب في السلام والوحدة ، بدلا من  
أن نخضع الشعب لأهوائنا " .  
اننا ندعوهم الى العودة الى تشاد ، مثلما فعل الكثيرون ، من أجل السلم واعادة  
البناء .  
وعلى الرغم من ان هذا العرض كان مطولا ، فاننا نعتقد انه كان ضروريا ، وذلك حتى  
تكون لديكم فكرة واضحة عن حركة الحرب ، التي لاتزال تشاد في قبضتها .

للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٨ تحكم حكومة واحدة المحافظات الـ ١٤ في بلادنا بفعالية .  
وللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٥ يسود الأمن جميع أرجاء وطننا .  
ويسعدنا ان نؤكد أمام هذه الجمعية الموقرة ان السلم والأمن قد تحققا بعد كفاح وطني  
طويل وانهما لا زالا هدفين دائمين لنا .

ما زال شعب تشاد يشعر بالارتياح لتعاطف الشعوب الافريقية الشقيقة وجميع ذوى النوايا  
الحسنة مع قضيته . ولهذا نود ان نعبر عن امتناننا العميق لرؤساء الدول الافريقية على مساهماتهم  
المعبرة عن نكران الذات وخاصة للرئيس المؤسس لجمعية توغو الشعبية ، الجنرال غناسيغبي  
اياديبا ، الذى عرض حياته للخطر وتوجه في وسط الحرب الى اندجامينا محاولا تحقيق وقف  
القتال .

كما نتوجه بجزيل الشكر الى منظمة الوحدة الافريقية ، المنظمة العظيمة التي تجمع  
الشعوب الافريقية .

ان هذه المكاسب هشة ويمكن ان تضعف في أى وقت اذا لم تتوقف البلدان المجاورة لتشاد  
وغيرها من البلدان عن التدخل في شؤوننا الداخلية وعن تشجيع التشاديين على اشعال الحرب  
مرة أخرى . ويجدر بنا ان نتذكر ان على الدول واجب احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم  
المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين  
واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال الوطني وعدم اكتساب الأراضي عن طريق القوة .

وبعد اعادة السلام ، وبدء المصالحة الوطنية ، انشئ مجلس للدولة من أجل ضمان  
استمرارية الدولة وتنظيم شؤون البلاد . وسوف يتم تشكيل حكومة على اساس المشاورات الجارية ،  
وستكون مهمتها استكمال المصالحة بين جميع التشاديين وتشريع في اعادة تعمير الوطن وخلق  
الظروف المواتية لاقامة المؤسسات الديمقراطية .

ان السلم والأمن لا يكفيا لضمان الاستقرار الحقيقي لأى بلد ما لم يدعمهما العمل في  
مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ان تشاد ، باعتبارها بلدا مغلقا غير ساحلي ما برحت  
تعاني من اقتصادها المفكك منذ الاستقلال . ان الآثار المركبة الناجمة عن الجفاف والحرب  
قد زادت من حدة أوضاعها الاقتصادية السيئة . وفي الحقيقة ، وفي هذه اللحظة بالذات، فان



البلاد مدّمة ، وغالبية المباني الحكومية والسكنية مهدمة ، وان الهيكل الاساسي للاقتصاد والطرق يعاني من التدمير الشامل غير القابل للاصلاح ، والاتصالات مع الخارج منعقدة تقريبا ، وتعاني المستشفيات والمدارس من نقص في العاملين والمعدات ، وسكان بعض المناطق يموتون جوعا ، وتخلق العودة الجماعية للاجئين مشكلة فيما يتعلق باعادة توطينهم وتأهيلهم ، والقائمة لا تنتهي .

وتنوى تشاد ان تقيم علاقات ودية مفيدة مع البلدان الأخرى ، شرط المحافظة على حريتها في اتخاذ القرار والعمل . ونؤكد بنفس الطريقة التزامنا بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، وبمبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية . وانطلاقا من هذه الروح ، أكد الرفيق حسين حبري مجددا ، في البيان الذي وجهه في ١٨ حزيران/يونيه الى الأمة بقوله :

" اننا نسترشد في علاقاتنا الدولية بالمبادئ ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية : عدم التدخل والتعاون الودي القائم على تبادل المصالح والمعاملة بالمثل ؛ والحياد الايجابي والدينامي الذي لا يؤثر بأي حال على اتخاذنا للمواقف بشأن بعض الأمور ذات الاهتمام الدولي ؛ والكفاح العنيد ضد الهيمنة أيا كان مصدرها ؛ والتضامن الفعال مع جميع البلدان المتجاورة . ونحن نعلن بحزم ان تشاد لن تصبح ابدا قاعدة للتخريب أو العدوان ضد البلدان الشقيقة المجاورة " .

منذ سنوات عديدة كانت المنازعات تميز العلاقات بين الدول الاعضاء في منطقتنا . ان اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، والضغط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية اصبحت أمورا مألوفة . هذا ما دعا أميننا العام الى ان يقول في تقريره عن نشاط المنظمة : " ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى " ( A/37/1 ، ص ٣ ) .

ان هذه الأعمال المخلخلة للأمن تؤدي الى انتشار بغر الأزمات في العالم . وهذا ينطبق بصفة خاصة على قضية الصحراء الغربية والحالة في الجنوب الافريقي ومشكلة الشرق الأوسط والمنازعات في آسيا .

ان مشكلة الصحراء الغربية تشير قلق المجتمع الدولي وبخاصة في افريقيا . ان بلادى لم تكف عن الدعوة الى حل سلمي لهذه المشكلة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة ، وبصفة خاصة قرارات مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في نيروبي .

وفي الجنوب الافريقي يبقى اهتمامنا الأول هو ارساء الحرية الحقيقية . لا بد من ان نعيد الكرامة الى الأشقاء الافريقيين الذين يعانون في ناميبيا وآزانيا ، وهما المعقـلان الأخيران للاستعمار في أقبح أشكاله .

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا ، يدرك المجتمع الدولي اليوم ان نظام الحكم في جنوب افريقيا لا يفهم لغة الحوار ، بل يفهم لغة القوة . ان نظام الحكم العنصرى في بريتوريا وحلفاءه لا يريدون التخلي عن ناميبيا ، وما زالوا يستغلون ثروات هذا الاقليم . وما كان لهذا النظام العنصرى ان يتخذ مثل هذا الموقف الصلف أو يرفض الارادة الدولية لو لم يكن يحظى بمساعدة وتأييد حلفائه .

اننا نؤكد مجددا تأييدنا القوى للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الأصيل للشعب الناميبي ، ونطالب بتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن لتحقيق وقف اطلاق النار والشروع في الانتخابات الحرة . ونحث البلدان التي تواصل تعاونها الاقتصادى والثقافى والعسكرى والنووى مع نظام جنوب افريقيا العنصرى لانهاء هذه العلاقات ، وللتعاون باخلاص مع الامم المتحدة من أجل التوصل الى حل مبكر لمشكلة ناميبيا .

وفي جنوب افريقيا نفسها يواصل العنصريون اتباع سياسة الفصل العنصرى بأشكالها المهيينة ، مسببين بذلك استفحال أشد وباء تعاني منه البشرية . واجد لزاما على وفدى أن يؤكد ادانته لهذا النظام البغيض . ويندد كذلك بالاعتداء على جمهورية انغولا الشعبية وغزوها وبالاتهاك المستمر لأراضي بلدان الخط الأمامي من قبل القوات العنصرية .

ان الأزمة التي تهز القرن الافريقي لن تشجع على تحقيق الوحدة والتماسك في قارتنا ، بل سوف تؤدى الى ادامة التوتر فيها . ويحدونا الأمل بأن يتوصل البلدان الشقيقان الى حل سلمي للنزاع بينهما عن طريق التفاوض .

وفيما يتعلق بالموقف في الشرق الأوسط اتخذ المجتمع الدولي العديد من المبادرات الا انها لسوء الحظ لم تتابع بطريقة تبشر بالخير بسبب الموقف المولع بالحرب لدولة اسرائيل . والجميع على اقتناع بان نتيجة هذا النزاع ، الذي يثير قلق الشعوب المحبة للسلام والحرية لأكثر من ربع قرن ، تتوقف على تطبيق القرارات الصادرة عن منظمتنا .

يشمل هذا ، من بين أمور أخرى ، جلاء الدولة اليهودية من كافة الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها ؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في وطنه ؛ والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتباره الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، والاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، واحترام حق كل دولة في العيش في سلام داخل حدود معترف بها دولياً .

ويندد وفدي بغزو اسرائيل للبنان وبالمذبحتين البغيضتين ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا . ويتعين على المجتمع الدولي ان يفرض عقوبات ضد اسرائيل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان النزاع بين ايران والعراق ، البلدان المسلمان المجاوران ، قد تسبب في خسائر هائلة بشرية ومادية .

ومن حيث المبدأ ، نرفض أي لجوء الى العنف لتسوية أي خلاف قد ينشأ بين الدول ، ولهذا السبب يكرر وفدي نداءه الى البلدين المتحاربين لوقف القتال والبحث عن تسوية سلمية للمشكلة . ومن هذا المنطلق نؤيد المبادرة الجارية حالياً في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من المبادرات التي يمكن ان تساهم في اقرار السلام في تلك المنطقة .

وفي آسيا لا تزال مشكلتا أفغانستان وكمبوتشيا مصدر قلق لنا . ان استمرار الوضع في هذين البلدين بما له من آثار اقليمية ودولية يؤكد الحاجة الملحة للوصول الى حلول سلمية تكفل اعادة السلام الداخلي والاقليمي . ان مثل هذه الحلول تتضمن بالضرورة انسحاب القوات الأجنبية ، والاحترام الكامل للاستقلال ، والسلامة الاقليمية لهذين البلدين ، والوصول الى تسوية تسمح للشعبين أن يقررا مصيرهما في السيادة .

وبالمثل فيما يتعلق بكوريا اننا نؤيد مبدأ اعادة التوحيد السلمي لشطري هذا البلد دون أى تدخل خارجي ، وسحب القوات الأجنبية من شبه جزيرة كوريا .

هناك موضوع سياسي آخر جدير الاهتمام ، هو موضوع نزع السلاح . ان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي بدأت في جو من الحماس البالغ ، خيبت الآمال التي علقنا عليها ، بعض الشيء ، ولم تحقق اعمالها اية نتيجة ملموسة . ومع ذلك فان هذه الدورة جعلت الدول الأعضاء ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والرأى العام العالمي تدرك تماما الوضع الخطير الناتج عن حيازة الأسلحة النووية والكيميائية وبالتالي ، الضرورة المطلقة لتجميد هذه الأسلحة فورا والعمل على تدميرها تدريجيا . وبهذا ان موارد بشرية ومالية ضخمة ستحرر وتخصص للتنمية .

ولحسن الحظ ، ولان الحوار لم يتوقف بين الدول العظمى فان وفد بلادي لا يزال مقتنعا بان الحكمة سوف تتغلب على اية اعتبارات سلبية قد تدفع العالم الى كارثة نووية لا تبقي على أحد .

ان العالم يعيش مترقبا ، وفرص التفاؤل ضئيلة ، خاصة بسبب التطور المستمر في ظواهر السيطرة وعدم الاستقرار في البلدان الصغيرة كاستخدام المرتزقة مثلا . وبالفعل شهدت الاعوام القليلة الماضية تجدد الأعمال العدوانية للمرتزقة وغيرهم من العناصر غير النظامية ، ضد البلدان التي تسعى الى التمتع بالسيادة والاستقلال السياسيين . ان هذه الأنشطة تهدد السلم والأمن الدوليين ، شأنها شأن النزاعات المسلحة بين البلدان . لقد عانى شعب تشاد من آثار هذه الأنشطة ، ولهذا فنحن نحث اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ان تنهي عملها وتقدم هذه الاتفاقية .

ان قضايا التنمية ايضا تثير قلق هذه المنظمة منذ انشائها . والكفاح ضد الظلم في النظام الاقتصادي الدولي جزء لا يتجزأ من الكفاح الذي يجب على المجتمع الدولي ان يخوضه . والواقع اننا هنا ، في منتصف العقد الانمائي الثالث الذي اعلنته الامم المتحدة ، لانزال في حيرة بشأن مستقبلنا . والمشاكل التي تضطر البلدان النامية الى مواجهتها تتزايد رغم انه لم يدخر جهد لحلها ، ونشير هنا مثلا الى الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للامم المتحدة ، وانشاء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لتعزيز التنمية الصناعية لدولنا ، وغير ذلك من المبادرات .

ورغم الجهود التي تبذل لضمان تنمية بلادنا ، ورغم المستويات التي تتم عليها المفاوضات الدولية فان الهوة تزداد اتساعا بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، واقتصادات البلدان النامية .

ان الأمراض في العلاقات الاقتصادية الدولية هيكلية أكثر منها دورية . انها تتضمن العجز المتزايد في ميزان المدفوعات للبلدان الفقيرة ، والتدهور المتواصل في شروط التبادل التجاري ، والتضخم المتزايد دائما ، والشروط الصارمة غير المرغوب فيها لنقل التكنولوجيا ، التي يضاعف من حدتها العراقيل والقيود المفروضة على وصول البلدان النامية الى الأسواق المالية الدولية .

يجب ان نضيف الى ذلك كله ، التقلبات الناجمة عن الطبيعة في بعض البلدان مثل تشاد ، كالبعد عن البحار والانعزال والجفاف وما الى ذلك ، وبالتأكيد ليس كل شيء سلبيا ، كما ظهر حديثا في ابرام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، ولكن ثمة الانحلال الخطير في الروح التي يجب ان تقود المفهوم الجديد للتعاون الاقتصادي الدولي . ان ذلك يزيـد الفجوة فيما بين الشمال والجنوب ، هذه الفجوة تعد مصدرا لعدم الاستقرار السياسي في العالم . لهذا فان وفد بلادى يذكر ان الانشاء التدريجي لنظام اقتصادى جديد يتطلب ، أولا تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية الذى يستلزم اصلاح وتعزيز المؤسسات الدولية . وقد يكون من المرغوب فيه ان تمارس البلدان المتقدمة النمو سياسات تتماشى مع مصالح البلدان النامية . وهذا يعني ان تتخلى ، ولو قليلا ، عن اتجاهاتها الحالية التي تركز على حل مشاكلها الداخلية فقط .

ويستري وفد بلادى اهتمام هذه الجمعية الى القرارات والمقررات التي اعتمدتها  
منظمتنا العالمية في صالح البلدان المتضررة جغرافيا . فاحتياجات هذه البلدان كثيرة وهي  
تتمنى ان تولي المؤسسات المالية الوطنية والدولية اهتماما خاصا لها .

اننا نعتقد ان الاستراتيجية الانمائية الدولية ستلبي التنمية في العالم الثالث . وحتى  
تفعل ذلك لقد حان الوقت لاصلاح هياكل النظام الاقتصادي الحالي انطلاقات الدراسة  
الشاملة لمشاكل الاقتصاد العالمي وبمشاركة المجتمع الدولي كله . وبالتأكيد شعر المجتمع  
الدولي بهذه الصعوبات . وابدى اهتمامه بشعبنا منذ ١٩٧٩ . ولقد اعتمدت الجمعية  
العامة قرارات كثيرة بشأن المساعدات العاجلة لاعادة التعمير . وآخرها القرار الذي اعتمد في  
١٩٨١ الخاص بالاعداد لمؤتمر بشأن مساعدة تشاد .

وفي هذا الخصوص ، وخلال اقامتي في نيويورك ، اجريت محادثات مع ممثل الرئيس  
الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وزير خارجية كينيا ، والامين العام للامم المتحدة ، ومدير  
برنامج الامم المتحدة الانمائي واعربت لهم عن رغبة بلادى الملحة في عقد هذا المؤتمر قبل نهاية  
هذا العام . ونحن نشق في ان الامين العام سيعد لهذا المؤتمر ونتمنى ان يشترك فيه اكبر  
عدد ممكن من الممولين والمنظمات الدولية . اننا نكرر نداءنا الى المجتمع الدولي بتقديم  
المساعدة العاجلة الى تشاد وبالمشاركة الفعالة في مؤتمر الممولين .

ان تشاد تبغي العيش في سلام وتفاهم مع جميع البلدان المحبة للسلام والعدل ،  
وخاصة مع جيرانها . وبهذه الروح نود ان نشير هنا الى موقف كان محل قلق شعب تشاد منذ  
١٩٧٣ ، وهو احتلال بلد مجاور لجزء من اراضيها ، وهو الأمر الذي ادّناه دائما . لقد  
اثّرت هذه المشكلة في منظمة الوحدة الافريقية وفي الجمعية العامة وفي مجلس الأمن ، ومازلنا  
نأمل في ان تحل سلميا . ولقد أجرت القوات المسلحة للشمال ومجلس الدولة بمجرد دخولهما  
نجاينا اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع هذا البلد المجاور ، لتحقيق الانفراج أولا بين البلدين  
حتى يمكن لشعبينا العيش في سلام . وبالرغم من استعدادنا للحوار مازلنا نجد الصمت من  
الجانب الآخر ، ومازال هناك تدخل فاضح وخطير .

لقد كانت هذه هي الرسالة التي اردت ان اقدمها الى الجمعية ، نيابة عن وفد  
بلادى ، وكما يلاحظ الممثلون ، ونظرا للوضع الخاص السائد في بلادى ، تكلمنا باستفاضة

لنعرض عليكم اوجه قلق شعبنا . لقد عانى شعبنا من الحرب اكثر مما ينبغي ويحق له الآن ان يتطلع الى السلام الدائم ، وان يكرس جهده للتنمية بمساعدة البلدان الصديقة والمجتمع الدولي ، ونؤكد لكم ان السلم والامن سيعودان الى تشاد .

وقبل ان اختتم حديثي اود من فوق هذا المنبر الموقر ، ان اكرر نداءنا الى المجتمع الدولي ، ليقدم لنا المساعدة الفعالة في المعركة الحقيقية التي عقدنا العزم على خوضها ، وهي معركة اعادة بناء وتنمية تشاد .

السيد نغاروكيينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، باسم وفد رواندا يشرفني ان اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على غرار من سبقني من الشخصيات من على هذا المنبر .

ان انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يدل على الصفات الطيبة التي تتحلون بها ، وتكرس صفاتكم الشخصية وبصورة خاصة الثقة في كفاءتكم التي كان انتخابكم هذا تكريما علنيا لها .

يمثل انتخابكم من جهة اخرى اعترافا بالدور الهام الذي تلعبه بلادكم في المجتمع الدولي للنهوض بالمبادئ والعدل العليا الواردة في ميثاق منظمتنا .

وفي هذا السياق يعبر وفد رواندا عن استعدادة للتعاون الكامل معكم ونحن على اقتناع من اننا سوف نتمكن في ظل رئاستكم من انجاز اعمال هذه الدورة والوصول الى النتائج التي يتوقعها المجتمع الدولي بالنظر الى الاهداف التي تبرر وجود منظومة الامم المتحدة .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن احيي ايضا سلفكم ، السفير عصمت كتاني من العراق ، على الحكمة والتفاني والمهارة والديناميكية التي تميز بها ابان رئاسته للدورة السادسة والثلاثين والدورة الاستثنائية السابعة والدورة الاستثنائية التاسعة والدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وكانت تلك المهام ، دون شك ، طويلة وصعبة .

واغتتم هذه الفرصة لكي اكرر تهنئة حكومة رواندا للسيد خافيير بيريز ، كوييار ، بمناسبة انتخابه امينا عاما لهذه المنظمة . ويعرب حكومة وشعب رواندا من جديد عن تمنياتهما له بالنجاح في مهمته النبيلة المثقلة ويؤكدان تأييدهما له وتعاونهما الكامل معه ، من أجل تجسيد المثل العليا التي تظل الامم المتحدة الضامن والوديع لها .

ووفقا لتقليد مألوف فان الجمعية العامة تجتمع اليوم لاعداد كشف حساب يبين أنشطة الامم المتحدة عن سنة وبصفة خاصة من اجل الاعداد للمستقبل على اساس الدروس والخبرات والنتائج المكتسبة من الماضي .

وكما يجري في كل عام ، هذه هي الفرصة لجميع الدول الاعضاء لكي تعبر رسميا وعلنا عن مواقفها ازاء المشكلات التي تثير اهتمام المجتمع الدولي حاليا والآمال التي لديها بالنسبة للمستقبل . تلك الآمال التي يرتبط تنفيذها بتعبئة واسهام جميع الشعوب في اطار تضامن اكثر نشاطا يتجاوز الاماني الصالحة ومجرد اعلانات النوايا .



ان انشغال وفد رواندا ينصب في المقام الأول على الوضع الاقتصادي الدولي الذي لا يبعث على التفاؤل نتيجة لازمة التي تمر بها الهياكل القائمة والتي تقيم فجوة متزايدة بين الدول الصناعية والدول النامية .

ونظرا لحالة الانكماش العالمي والعواصف النقدية الى جانب المديونية التي تشكل عبئا ساحقا متزايد الثقل ، تواجه الدول النامية مشكلات يكاد يتعذر حلها احيانا وهي مهددة بالافلاس بعد حين .

وطيلة العام الذي اوشك على الانتهاء لم يحدث اي تطور محسوس لتغيير هذا الاتجاه الباعث على القلق بصورة مأساوية تغييرا ايجابيا ودائما وهو اتجاه عبر المجتمع الدولي عن استياءه بشأنه منذ عدة سنوات . ولا يزال العالم يتخبط في هذه الأزمة التي تهرأ بالطموحات والآمال لدى ثلاثة ارباع البشرية في التخلص من وبيلات الفقر والبطس .

ان الاضطراب في النظام النقدي الدولي يزيد من حدة مشكلات بلدان العالم الثالث التي عليها في طريقها الى التنمية ان تواجه ، بموارد ضئيلة ، صعوبات تتميز باستمرار الضغوط التضخمية وتفاقم تدهور معدلات التبادل التجاري وتقلص موارد المؤسسات المكلفة بتوفير التمويل . وبالنسبة للعديد من هذه البلدان ، فان تدهور الوضع الغذائي قد تجاوز الحد الذي ترى فيه انفسها مجبرة على زيادة اعتمادها على منتجات مستوردة لدرجة اصبحت معها بسبب ذلك غير قادرة على اجراء التعديلات الضرورية لكسر لولب تفاقم العجز الغذائي .

وفي ظل هذه الظروف ، ينبغي للبلدان التي تستطيع ذلك ان تتخلى عن الموقف السهل والمريح الذي يتمثل في الانطواء على الذات ، وان تبذل المزيد من الجهود لكي تبلغ مساعدتها العامة من أجل التنمية هدف ٧. في المائة من اجمالي الناتج القومي الذي تحدد في اطار عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية .

وتحرص رواندا في هذا الصدد على الاطراء على القرار الذي اتخذته بعض الدول الصناعية القاضي بتكريس ١٥. في المائة من اجمالي الناتج القومي للمعونة المقدمة لأقل البلدان نموا ، وهي للأسف من بينها .

ومما يسعد بلادي ان هدف الـ ١٥. في المائة قد اعتمد في برنامج العمل الهام

الجديد لصالح اقل البلدان نموا خلال العقد الحالي ، وهو برنامج صادقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٣٦ .

ويأمل وفد بلادي في ان يتخذ البلدان المانحة ومقدمو رؤوس الأموال ، دون ابطاء التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل الهام الجديد هذا .  
ويتجه تفكير وفدنا الى التدابير الفورية التي من شأنها ان تلبي الاحتياجات العاجلة لأقل الدول نموا . واذكر على سبيل المثال : توفير موارد ملموسة لتخفيف النقص في المنتجات الغذائية وفي مصادرها الطاقية ، والدعم المالي الفوري في شكل اعادة جدولة الديون أو الغاء هذه الديون أو دعم لميزان المدفوعات ؛ وتوفير الدعم المالي الاضافي الفوري من اجل تحديد المشروعات والبدء في دراسات جدوى والاعداد المفصل لمشروعات الاستثمار .

ان هذه الصورة غير المشجعة للاقتصاد العالمي توضح الى أى مدى يصبح اقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذى يركز على العدالة والانصاف أمرا ضروريا وملحا . ولست نفسي حاجة ، في هذا السياق ، لأن أتحدث عن خيبة الأمل التي أثارها الطريق المسدود الذى واجهته المفاوضات العالمية حتى الآن .

ومنذ عقد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة في آب/أغسطس ١٩٨٠ ، انصرم عامان دون أن يتمكن أى الوفود من التوصل الى حل توفيقى مقبول من كل الأطراف للاستئناف الفعال للمفاوضات العالمية . وفي الوقت الذى يتميز فيه الوضع الحالي بالجمود ، فاننا نجد بعض الزملاء ينوهون بالمزايا العلاجية لحرية قوى السوق التي لا يمكن أن تطبق لسوء الحظ إلا لمصلحة الأقوياء وحدهم نظرا لأنها لا تدخل في اطار استراتيجية حقيقية للتعاون الدولي ، ويتجاهلون التكافل الاقتصادي ، الأمر الذى يهدد بزيادة حدة الخلافات والفوارق بين الدول .

ان حكومة رواندا مقتنعة تماما بأن تنمية العالم الثالث ترتبط باعادة الهيكلة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، عن طريق اصلاحات تستهدف وضع حد للنظام الحالي الذى يحتفظ بالغالبية الفقيرة تحت سيطرة أقلية من الأثرياء . ان التكافل عنصر أساسي يجب أن يظل ماثلا في أذهاننا : وعليه أن يؤدى الى التضامن والتكامل في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية التي تمتلك التكنولوجيا وبين البلدان النامية التي تمتلك المواد الأولية . وتجاهل هذه الحقيقة معناه أن نغض أعيننا عمدا عن الحقائق مهددين المجتمع الدولي بأن يظل غارقا في أزمة يمكن التخلص منها .

ان التكافل مع ذلك ، لا يجب أن يقتصر على العلاقات بين الشمال والجنوب ؛ بل يجب أن تتميز به الروابط بين الجنوب والجنوب ، وأن ينطبق على التعاون بين البلدان النامية ، هذا التعاون الذى سيجعلها تقوم بالتحقيق الفعال لخطة عمل كاراكاس لتطوير الاقتصاد وتعزيزه . وفي نفس هذا الاطار تبذل رواندا كل جهودها وبلا كلل وكل ما لديها من موارد من أجل تقدم وتعزيز علاقات التعاون مع البلدان النامية الأخرى بصفة عامة ومع البلدان المجاورة بصفة خاصة . ومع البلدان الأخيرة ان رواندا تعمل على تنمية علاقات المودة والتعاون على الصعيد الثنائي ، وأيضا في اطار المجتمعات الإقليمية .

ووفد رواندا مقتنع بأن هذا التعاون الذي يتفق تماما مع الأهداف المحددة في خطة عمل لاغوس يشكل على مستوى البلدان المعنية ، اسهاما هاما في تحقيق العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين مصالح جميع الأطراف . ونحن مقتنعون كذلك أن علينا أن نشجع المبادلات التي تمكن بلدان العالم الثالث من مواجهة الصعوبات التي ترجع الى خلل النظام الحالي الذي ينعكس في استمرار الفوضى والمشاكل الهيكلية العميقة .

وقد حان الوقت أن تفهم كل الدول بأن الآمال في السلم والأمن ستظل بعيدة المنال طالما استمر العالم يحكم بنظام يجعل ثلاثة أرباع الانسانية في أسوأ ظروف الفقر وسوء التغذية والمجاعة والبؤس البشع المؤلم المثير للنفور .

ان نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار قد أوضحت للمتشككين بأن منظمتنا تمثل الاطار المثالي للحوار البناء حول المشاكل والمسائل التي تهم العالم . لقد حيت رواندا اعتماد أغلبية البلدان في نيسان /ابريل الماضي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

ولست في حاجة الى أن أذكر هنا بالخلفية التاريخية لهذا المؤتمر ؛ فأصل هذا المؤتمر وبدايته معروفان لجميع الوفود المجتمعة في الدورة الحالية للجمعية العامة . ويود وفد بلادي أن يحيي جميع الوفود التي شاركت بنشاط في أعمال هذا المؤتمر الهام ، حيث أجرت مفاوضات مطولة قبل أن تتوصل ، بعد أكثر من عشر سنوات ، الى اعداد واعتماد صك دولي فعال بشأن قانون البحار .

وبوصفي ممثلا لبلد نام محروم من مخرج مباشر على البحر ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم حكومة وشعب رواندا عن الارتياح الذي تثيره أحكام الاتفاقية المتعلقة بحق الخروج الى البحر والدخول منه وكذلك ممارسة الحقوق الواردة في الاتفاقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالحريّة في البحار ، التراث المشترك للانسانية والتمتع بحرية المرور خلال أراضي دول العبور بجميع وسائل النقل . ان البلدان غير الساحلية كانت تأمل أن تورّد أحكاما أخرى في الاتفاقية ؛ ولكنها مع ذلك لم تصر على هذا الأمر حتى لا تعيق أو تجعّد امكانية التوصل الى توافق الآراء الذي كانت تتطلبه اليه جميع الأطراف .

ونأمل أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول في أسرع وقت ممكن وأن تكون نموذجاً لإدارة واقتسام ثروات هذا العالم لصالح الإنسانية جمعاء وبصفة خاصة لصالح أشد الدول فقراً .  
وفي هذا الإطار يأمل وفد بلادي أن تتمكن الوفود التي لم تؤيد لأسباب مختلفة اتفاقية قانون البحار من إعادة النظر في مواقفها وأن تنضم إلى الأغلبية بهدف تحقيق الأهداف المشتركة لكل الدول الأعضاء في هذه المنظمة .

وينفس التفاؤل نأمل احراز التقدم الملحوظ في مجال التجارة الدولية الذي تدور بشأنه منذ عدة سنوات مفاوضات هامة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ان الانخفاض التدريجي في أسعار المواد الأولية والزيادة البالغة في أسعار المنتجات المصنعة يؤديان إلى أن يصبح الوضع الاقتصادي في البلدان النامية أكثر تردياً لأن حالات العجز والفجوات التي ينبغي سدّها تجعل هذه البلدان تستدين بشكل متزايد بحيث يزداد العبء عليها ويتجاوز السـيولة النقدية فيها الأمر الذي يؤثر على مستقبلها ليس فقط على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بل أيضاً على المستوى السياسي .

انني أود أن أتفادى الجهد العقيم في تحديد كل المشاكل التي تعيشها وتجاهلها البلدان النامية بصفة عامة ، ومن بينها أقل البلدان تقدماً والبلدان غير الساحلية . ويكفي أن أوجه انتباه هذه الجمعية إلى أن كل أوجه القصور في الاقتصاد العالمي تعاني منها وبشكل مشير للقلق هذه المجموعة من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة . ولهذا فاني أكرر أن الوقت قد حان للتضامن والتعاون اللذين يرتكزان على المشاركة والعدالة والانصاف والتكامل في إطار اضماف طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية يفرض نفسه كضرورة ملحة .

ان دور الأمم المتحدة في هذا المجال هو الاسهام لتحقيق هدفها الأساسي ، وهو دعم وتأكيد الحفاظ على السلم والأمن والعدالة ، بينما تكافح من أجل الرخاء والتقدم الفردي والجماعي لصالح جميع شعوب العالم .

يتعين علينا أن نعترف - آسفين - بأن العالم غير مستعد حتى الآن ليستخلص دروس التاريخ لتجسيد المثل النبيلة التي انضمت اليها كل الدول الأعضاء في منظمتنا بحرية وبشكل رسمي . نظرا لأن سياسة الوفاق التي ستسمح لنظم اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة بأن تضع أسس التعاون المشر ، تترك مكانها للمجابهة والتوتر ، فاننا نرى مستقبلا مليئا بالقلق والمخاوف يبرز في الأفق .

ان سباق التسلح النووي والأسلحة البكتريولوجية والتقليدية تتزايد بشكل يثير القلق على حساب الاستثمارات التي كانت ستسمح بمعالجة البؤس الذي تعانيه شعوب البلدان النامية . ان العودة الى مشكلات معاصرة والاستعراض السريع لها يوضحان أن النزاعات وبؤر التوتر التي تهدد السلم والأمن الدوليين تهددا خطيرا لا تنتهي . ويرجع بعض هذه الى استعمار بال أو الى السياسة البغيضة للفصل العنصري . وكلها مرتبطة بانتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي كرسها القانون الدولي .

وفي افريقيا ، علاوة على المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية ، ان أحد مصادر القلق هو الحالة السائدة في الجزء الجنوبي من القارة والآلام والتضحيات التي فرضت على شعب ناميبيا وعلى السود في جنوب افريقيا الذين يناضلون من أجل الاعتراف بحقوقهم الأساسية .

فيما يتعلق بناميبيا التي لا يزال نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا يحتلها بطريقة غير مشروعة ، فان العمل الذي قامت به الأمم المتحدة بغية تحقيق استقلال هذا الاقليم الذي تتولى مسؤوليته ، قد اصطدم بتعنت جنوب افريقيا وترددها ومناوراتها التي تتحدى بصلف المجتمع الدولي . وكيف لا نأسف للمحاولات ومحاولات نفس خطة الأمم المتحدة لناميبيا في الوقت الذي يطالب فيه شعب ناميبيا باستقلاله ويستمر في دفع ثمن باهظ من آلام المناضلين من أجل الحرية الذين يضحون بحياتهم من أجل تحرير أوطانهم ؟

ان حكومة رواندا التي تشرفت بالاشتراك في الوفد الذي أرسلته منظمة الوحدة الافريقية الى البلدان الغربية الأعضاء في مجموعة الاتصال للأمم المتحدة حول ناميبيا ، تعبر عن أسفها المرير لأن السنة الحالية من المحتمل أن تنصرم دون أن يتحدد الموعد الذي سيحصل فيه شعب ناميبيا على تقرير مصيره واستقلاله .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يؤكد ، مرة أخرى ، اقتناع حكومة رواندا بأن خطة الأمم المتحدة لناميبيا لا تزال الاطار الواقعي الوحيد الذي يجب أن تدخل فيه أية مبادرة تتعلق بمستقبل شعب ناميبيا . ولذلك ، فإن البلدان الغربية الخمسة التي تكوّن مجموعة الاتصال لا يمكن أن تتصل من مواقفها دون أن تخيّب آمال وتطلعات أغلبية المجتمع الدولي بالنسبة لناميبيا . لذلك ، تستحق هذه البلدان أن نشجعها لكي تبدى مزيدا من الارادة ومزيدا من التصميم والالتزام بدفع جنوب افريقيا الى قبول تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ان حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال لا يجب ، بأي حال من الأحوال ، التضحية به في سبيل المصالح الانانية لبعض الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . وهذه السدول ان تتجاهل النداءات المتكررة للمجتمع الدولي تستمر في التعاون مع نظام بريتوريا في المجالين الاقتصادي والعسكري وغيرهما .

ان حصول ناميبيا على استقلالها عملية حتمية تسير في اتجاه التاريخ ، ولهذا ، فانه من الضروري أن يتمكن شعب ناميبيا ، دون تأخير ، من ممارسة حقه في أن يقرر مستقبله باستقلال تام ، وأن يختار بنفسه النظام السياسي والنظام الاجتماعي - الاقتصادي اللذين يتفقان مع تطلعاته المشروعة بمنأى عن أي تدخل خارجي .

ويحيي وفد رواندا مرة أخرى ، ان يذكر بهذا الموقف ، الكفاح الوطني الذي يناهض الاستعمار والذي يخوضه شعب ناميبيا البطل تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) مثلته الشرعية ، التي تكرر رواندا تأييدها القوي لها .

ان العودة الى سياسة المواجهة العسكرية والبحث عن مناطق النفوذ اللذين يضحيان بالمبادئ السامية بالنسبة للمجتمع الدولي ، وبالحقوق الأساسية للشعوب ، لن يؤثر اطلاقا على عدالة قضية شعب ناميبيا . انهما يؤخران فقط موعد حصول هذا الشعب على استقلاله ، ولن يقللا من بطولة هذا الشعب .

أود أن أعبر عن تضامن حكومة رواندا مع بلدان خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة مع جمهوريتي انغولا الشعبية وموزامبيق ، التي هي ضحية لعمليات العدوان الوحشية الدامية وأعمال التخريب التي يشنها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

وفي جنوب افريقيا ، يحاول دعاة الفصل العنصرى - وهو السياسة الظالمة البغيضة غير الانسانية - الذى أقاموه بصفته نظاما للحكم ، مكرسين بذلك العنصرية والفصل العنصرى باعتبارهما سياسة للدولة - أن يستمروا في السيطرة دون اهتمام بالأخلاقيات والقانون . هذا هو مجرد مثال من بين آلاف أخرى . انهم يضعون أغلبية السكان في معازل يزعم أنها مستقلة ، ويلجأون الى ممارسات مهينة مثل عمليات الاغتيال والخطف والتعذيب والسجن التى يمارسونها ضد الوطنيين .

ان هذا النظام الذى تمقته الغالبية الكبيرة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة يتحدى بعناد المجتمع الدولي ويفرض الارهاب في كل الجنوب الافريقي عن طريق الغزوات المسلحة والاغتيالات والمذابح والتفلفل واثارة القلاقل السياسية وعمليات التخريب الاقتصادى التى يوجهها ضد الدول المجاورة .

ان مثل هذه الممارسات تتفق مع استراتيجية يائسة ازاء القضية المقدسة لتحرير الشعوب التى يؤدى الدفاع عنها الى التعبئة اليومية لقوة واصرار مترايدين داخل جنوب افريقيا ذاتها ، محرزا تقدما ملموسا يدفع الفاشيين في جنوب افريقيا الى تصعيد الحروب باللجوء في أغلب الأحيان الى عصابات المرتزقة .



وفي هذا السياق ، من الأهمية بمكان في هذه السنة الدولية للتعبيث من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا أن يضاعف العالم الدبلوماسي الجهود بهدف عزل نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا عزلا كاملا على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

يمثل الوضع في تشاد أيضا مصدرا لقلق القارة الافريقية . وقد شهد النزاع الذي يتقاتل فيه الأشقاء ، والذي هدد هذا البلد ، نوعا من الهدوء منذ بضعة أشهر . ومع ذلك ، فإن هذا الوضع المؤقت ، يهدد التوصل الى تسوية هذه الأزمة ما لم تنبذ الأطراف المعنية نهائيا مرارتها وتعترف بالالتزام بروح المصالحة الوطنية سعيا وراء حل سلمي يصون المصالح العليا لبلادها ، ويحافظ بصفة خاصة على سلامتها الإقليمية . ويمثل هذا التطور شرطا مسبقا هاما لاعادة تعمير هذا البلد وتنميته ، وهو البلد الذي مزقته الخلافات الداخلية . ويجب على جميع هذه القوى أن تنهض بتنمية هذا البلد واعادة بناءه ، وهي القوى التي سوف تحظى بكل دعم من الدول الأعضاء في هذه المنظمة في هذا العمل الطويل المدى ، وأن تعبر عن تمسكها بالسلام والأمن اللذين يحتاج اليهما شعب تشاد على نحو كبير .

وفي افريقيا ، لا تزال مسألة الصحراء الغربية مطروحة وتمثل مصدر قلق أساسي للقارة . وفيما يتعلق ببلادى ، فإن الجانب الأساسي لهذا الموضوع يتمثل في ضرورة تطبيق المبدأ العالي لحق الشعوب في تقرير المصير . وفي ظل هذه الروح ، اعترفت بلادى منذ ١٩٧٦ بالجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية .

إن الإشارة الى المبادئ التي تمثل مصدر الهام وأساس للأخلاقيات والسياسة الدولية تتطلب أن تقوم الدول الافريقية التي أبدت تضامنها ومساندتها للشعوب التي تناضل للاعتراف بحقها في تقرير المصير ، بالقضاء على خلافاتها بشأن الصحراء الغربية للمحافظة على تماسكها الحيوى في منظمة الوحدة الافريقية دون انكار المبادئ التي أيدتها بحرية ، ودون التضحية بمصالح شعب الصحراء وحقوقه .

ولا تزال هناك نزاعات تسهم في انتشار بوؤر للتوتر في افريقيا حيث تهدد على نحو خطير الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والمناطق المعنية وقد تشجع على التدخل الخارجي .

وفي إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول الأخرى ، فان موقف رواندا بشأن هذه النزاعات والتوترات التي تعيق طريق التنمية يتمثل في ثقتها في حكمة الأطراف المعنية وفي أملها أن تسود روح المصالحة عوضا عن الكراهية ، مما يؤدي الى حلول توفيقية تساعد في الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في افريقيا ، في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

منذ أكثر من ثلاثين عاما لا يزال التوتر والموت يخيمان على الشرق الأوسط في ظل خلفية تاريخية فرض فيها على الشعب الفلسطيني أن يكون شهيدا . واليوم أكثر من أى وقت مضى تتميز هذه المنطقة المضطربة بتشدد اسرائيل ووحشيتها ، وهي الدولة التي تتجاهل قرارات المجتمع الدولي وتنتهج سياسة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال ، وترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وفي ظل الدماء والنيران التي كان لبنان مسرحا لها خلال الأشهر الأخيرة ، يتميز هذا العام بتعدد أعمال العنف التي لا مثيل لها والتي تشنها اسرائيل بحجة تأديب منظمة التحرير الفلسطينية وبحجة الدفاع عن النفس ضد البلدان الأخرى في المنطقة وفي نفس الوقت ، لم يكن القمع يمثل هذا العنف والوحشية في الأراضي العربية المحتلة . ان اسرائيل ان تتسلح بصلفها الذي أدانه المجتمع الدولي تمنح لنفسها الحق في ضم مرتفعات الجولان منتهكة على نحو صارخ مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها وقواعد القانون الدولي . ان غزوها للبنان وعمليات الاستفزاز والقهر في الأراضي العربية المحتلة واقامة مستوطنات جديدة تمثل عناصر تؤكد بدرجة كافية تجاهل اسرائيل للأخلاقيات والأعراف الدولية التي تم التأكيد عليها في عديد من قرارات الأمم المتحدة ، التي تدين لها تلك الدولة الجاحدة بمولدها .

توضح الأصداء المختلفة للوضع في الشرق الأوسط الضرورة القصوى والملحة لاجاد حل شامل . وفي هذا الصدد ، تظل رواندا مقتنعة تماما بأن أية تسوية دائمة وعادلة في هذه المنطقة لا بد وأن تتضمن بالضرورة اعادة الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير ، وحقه في أن يقيم في وطنه هناك الهياكل الحكومية التي يختارها ، تحسب رعاية منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي الوحيد . وطالما لم تحل هذه المشكلة الرئيسية حلا مرضيا ، وما لم تعد دولة اسرائيل جميع الأراضي التي تحتلها بالقوة منذ ١٩٦٧ بما فيها مدينة

القدس ، وطالما بقيت اسرائيل متمسكة باستبعاد مشاركة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المبادرات التي تستهدف الهدوء في عملية للسلام في الشرق الأوسط فليس من المجدى أن نتوقع تطورا ايجابيا وبناء في هذه المنطقة الحساسة صوب السلم والأمن الدوليين .

ان الشتات الذي فرض على الشعب الفلسطيني البطل لن يرضى أى طابع شرعي على الأعمال التي تستهدف القضاء على تطلعاته المشروعة أو سياسة الرعب أو الأمر الواقع التي تنتهجها حكومة اسرائيل ، ولن تجعل المجتمع الدولي يتقاعس عن واجبه في الدعوة في كل مكان وفي كل الظروف الى السلام والحرية ، وهما الركائز التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة .

وعلاوة على النزاع العربي الاسرائيلي ، فان حالة الحرب القائمة بين ايران والعراق رغم المحاولات العديدة للوساطة تمثل كذلك سببا يثير القلق العميق في هذه المنطقة المتفجرة والمجتمع الدولي بأسره . ان هذه الحرب التي راح ضحيتها الآلاف تلحق ضررا بالغاً باقتصاديات طرفي النزاع ، حيث تسبب خسائر كبيرة لدور الاعمال .

ويشيد وفد رواندا بجميع الشعوب ذات النية الحسنة ، التي لم تأل جهدا في السعي من أجل تسوية هذا النزاع الذي يقتل فيه الأخ أخيه .

ويحدو رواندا الأمل في أن هاتين الدولتين غير المنحازتين واللتان تتخذان - علاوة على ذلك - من الاسلام ديناً ، لن يضمن الاذان عن النداءات الملحة للمجتمع الدولي التي تحثهما على أن يسلكا مرة أخرى طريق الوثام والتعاون ، بدلا من اتباع الطريق السهل الذي يؤدي إلى الكراهية والتدمير ، حتى يمكنهما أن يسعيا إلى شرف السلم والتفاهم والتكامل .

وفي آسيا الوسطى ، لا تزال الأزمة الأفغانية مستمرة وتجسد بصورة واضحة تماما الطبيعة الهشة غير المستقرة للانفراج بين الشرق والغرب . ان الأحداث التي وقعت في أفغانستان - حدثت - في الحقيقة - انقساماً عميقاً في سياسة الانفراج ، ذلك الانقسام الذي ازداد خطورة في أعقاب الأزمة البولندية ، وفاقت الشكوك التي تكون شيئاً مألوفاً للغاية عندما يقوموا بشن نضال من أجل النفوذ على الساحة الدولية .

ان رواندا تؤمن بضرورة اقامة وتطوير مناخ أكثر هدوءاً يسمح لكل الدول بأن تبذل المزيد من الجهد للتنمية . وفي نفس الوقت ، تشعر رواندا بأن أي محاولة لتعزيز الانفراج تستبعد العالم الثالث بصفة عامة ، وإفريقيا بصفة خاصة ، تصبح فاعليتها أمراً مشكوكاً فيه .

وفي الهند الصينية ، لا تزال كمبودشيا ، ممزقة الأشلاء بسبب استمرار نضال الأشقاء ، مع التدخل الخارجي ، من أجل السيطرة على السلطة .

وتعتقد حكومة رواندا أن احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، كل هذا يجب أن يسمح بوضع حد لمشاكل هذه النزاعات ، التي تشكل عقبات في طريق الأمن والسلم اللذين يحتاجهما المجتمع الدولي ، ان أن هذه النزاعات تحفز سباق التسلح .

أما بالنسبة للدول المقسمة ، فان رواندا تؤيد حق جميع الشعوب المعنية مباشرة بهذه المشكلة ، في البحث عن السبل والوسائل اللازمة لاسترداد وحدتها . وعليها أن تمارس هذا الحق في جو من السلم ، ويمنأى عن أي تدخل أو ضغط خارجي .

وبنفس هذه النظرة ، لاتزال جمهورية رواندا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن أمة كوريسا لن تستطيع تحقيق إعادة توحيدها إلا اذا انسحبت جميع القوات الأجنبية من هذه المنطقة .

ان حكومة رواندا تعتبر كذلك ، ان العلاقات الحالية بين الدولتين الألمانية ، ليست سوى انعكاس لروح الانفراج ، ان أن التعاون الذي أقيم بين هاتين الدولتين من شأنه - على الأقل - أن يضعف الى حد ما من آثار التقسيم ، وأن يوفّر تدريجياً مناخاً سياسياً ، لا يستبعد فكرة إعادة توحيد هر وسلي للأمة الألمانية .

ان قلقنا في مواجهة ازدياد مناطق التوتر ، واستمرار النزاعات لا يجب أن يفضي بنا الى أن ننسى أن الخطر الأكبر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين هو سباق التسلح الجامح الذي يهدد العالم بأسره بمحرقة لم يسبق لها مثيل .

ان الدورة الاستثنائية الثانية المكرّسة لنزع السلاح ، والتي كانت موضع اهتمام كبير للجمعية العامة ، قد أظهرت بطريقة كافية ، أن أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لم تطبق بطريقة مرضية .

ان بزوغ فجر عهد للسلم والتقدم والعدالة لكل الشعوب ، لا يزال تعوقه الزيادة المستمرة والتطور المذهل في وسائل الدمار الجماعي . ان برامج البحوث والتنمية العسكرية في هذا الشأن تشير الانزعاج ، بسبب الموارد المالية والمادية والانسانية الضخمة التي تعبأ بصورة متزايدة لتحسين تقنيات الإبادة التامة للجنس البشري ، وبذلك تزيد من مخاطر النزاع والمواجهة .

وتكرر حكومة رواندا رسمياً ندائها مرة أخرى ، بضرورة استغلال الامكانية العلمية والتقنية الهائلة ، وكذلك الوسائل المالية والموارد البشرية ، التي تسمح بتطويرها ، للأغراض السلمية ، ولا سيما لتضييق الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان التي لاتزال في طور التنمية .

فهل سيتمكن المجتمع الدولي من أن يواجه هذا التحدي الكبير للقرن الحالي ، ألا وهو العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ؟

هذه هي النظرة الشاملة التي يتعيّن على كل الدول الأعضاء في منظمتنا ولا سيما البلدان النامية بصفة عامة ، والقوى الكبرى بصفة خاصة ، أن تتوخّاها في بحث العناصر اللازمة لحل مشاكل عصرنا ، بدون أي دافع خفي ودون مراوغة ، لكن فقط تكون مسلحة أولاً وقبل كل شيء بالتصميم الراسخ والرغبة الحقيقية في تعزيز الوثام والتضامن والتكامل بين جميع الشعوب .

هذه هي رسالة الأمل التي أود أن أنقلها من هذا المحفل باسم حكومة وشعب رواندا ، مقتنعا كل الاقتناع بأن عمل هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة سوف يؤدي الى نتائج تتمشى بصورة دقيقة واضحة مع توقعات الأمم المتحدة . تلك المنظمة المسؤولة أمام المجتمع الدولي بأسره عن النتائج التي تدعم من مكانتها وتمزز هيبتها .

السيد كافاندو ( فولتا العليا ) ( ترجمة شفوية من الفرنسية ) : ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تعقد في وقت حرج بصفة خاصة في الحياة الدولية ، يتميز أساسا بسلسلة من الأزمات الخطيرة ، كالأزمات السياسية التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، والأزمات الاجتماعية النابعة من النمو السكاني الذي لا يتوقف ، والأزمات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل منذ اقامة نظام "بريتون وودز" فضلا عن الأزمات في الهياكل والمؤسسات الدولية . وهكذا ، نرى أماننا الأمم المتحدة بهيكلها الكبير وهيبتها ، وهي تواجه أجسام الصعاب من أجل أن يحترم القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية . اننا نرى منظمتنا وعجزها ظاهر للعيان في مواجهة المأساة الحالية في الشرق الأوسط .

ان منظمة الأمم المتحدة ، منذ قيامها بمسؤولياتها ، لم يسبق أن كانت مقتنعة بمقام قراراتها كما هي مقتنعة الآن ان نجد أن هذه القرارات توطأ بالأقدام من جانب بعض الدول الأعضاء ، التي كان من واجبها ، بسبب قدرتها على التفاوض ، أن تصرّ على طريق العدالة والتعقل .

ان هذا التقييم التمهيدى للأوضاع العالمية كان ضروريا ، حتى نلقي الضوء على ضخامة مهمة تولي رئاسة هذه الجمعية ، لأنه من خلال مداولاتنا وقراراتنا ، قد يكون من الممكن استعادة الثقة بمنظمة الأمم المتحدة ، وأن نجد ثقة أولئك الذين لم يتشككوا على الإطلاق في رسالتها . وهكذا فاننا نود أن نتقدم بالتهنئة الصادقة للسيد هولاي على انتخابه . ويرجو وفد بلادي لسيادته أفضل التمنيات من أجل نجاح أعمالنا . ويمكن أن يطمئن الى أن بلادي ، التي تتولى واحدا من مناصب نواب الرئيس الى جانبه ، تواقه لكي تبذل كل ما في امكانياتها لتأييده ومساعدته .

أود كذلك أن أتقدم للسيد الأمين العام بخالص التمنيات له بالنجاح في اضطلاع بهامته خلال مدة ولايته . ان الطريقة التي اضطلع بها في أدائه لمهامه خلال العام الأول الطويل بالأحداث ، منذ توليه لمنصبه هي برهان ساطع على قدرته ومهارته في ادارة أعمال منظمتنا . فضلا عن ذلك فان التقرير السنوي عن نشاط المنظمة الذي تفضل بعرضه علينا ، يتضمن تعليقات وتوجيهات نيرة تحظى بالتأييد الكامل من قبل فولتا العليا .

في العام الماضي ؛ عندما جرى استعراض الأوضاع في العالم ، كنت أتكلم عن الانطلاقة والأمل اللذين يجب عدم القضاء عليهما . واليوم مرة أخرى نعبر عن أمنياتنا ، رغم أن المساوئ التي تعم وتبتلي عالمنا تجعل من اليأس رفيق مستديم .

ففي الشرق الأوسط ، على الرغم من عقد أربع دورات استثنائية للجمعية العامة ، وعقد العديد من اجتماعات مجلس الأمن ، وعقد اجتماع طارئ للبلدان غير المنحازة ، فضلا عن العديد من النداءات الموجهة من المجتمع الدولي ، فان اسرائيل لاتزال تؤمن بالحرب أكثر من ايمانها بالحوار . ان جميع هذه الجهود التي بذلت من أجل التوصل الى تسوية عادلة دائمة للقضية الفلسطينية كانت دائما تصطدم بحائط التقتيل والصلف الحربي من قبل اسرائيل . ان اسرائيل التي تحولت الى معتد دائم ، تعلن أنها تدافع عن حقوقها ، في الوقت الذي تطأ فيه بالأقدام حقوق الآخرين .

ان الأحداث المساوية التي شهدتها لبنان ، انما تؤكد بقدر كاف أنه بعد مرور ٣٧ سنة من عقد مؤتمر سان فرانسيسكو فان دولة يمكنها أن تغزو أراضي دولة أخرى دون أن يوقع عليها عقاب بحجة أنها " المحرر " . وبعد أفغانستان وكبوتشيا ولبنان من الذي يجرؤ على الحديث على الأخلاقيات الدولية ؟ وبالنسبة للدول التي لا تطبق معايير مزدوجة في التقييم ، فان كل هذه الأعمال العدوانية تستأهل الشجب بنفس القدر .

وبالتالي فاننا نجد أن الدولة اليهودية لم تكف باحتلال الأراضي العربية فهي تتدخل الآن في شؤون لبنان . وبهذا الصدد ، فاننا نرفض مبدأ الأمر الواقع . ومن هنا ، فان بلادى تؤيد تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن الذى يطالب باقامة قوة متعددة الجنسيات تكون مهمتها الأولى كفالة أمن الفلسطينيين ، وتعزيز السلامة الاقليمية للبنان والمحافظة على استقلاله . ان مذابح شاتيلا وصبرا لا يمكن أن تحو على الاطلاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . يجب على اسرائيل ، قبل كل شيء ، أن تعي هذه الحقيقة . يجب عليها أن تعرف أنه في مجال النضال من أجل الحق في الحياة والحرية ، كثيرا ما يحدث أن يتبع كل شيء الظاهرة الحيوية المعروفة بالتجدد القصوى . وبعبارة أخرى فان الفلسطينيين الذين ماتوا من أجل الحرية والعدالة سوف ينهضون من رما دهم . وفي هذه الحالة أين يكون النصر ؟ وبصرف النظر عن التسوية النهائية أو عن الوسائل التي يتم اللجوء اليها في هذا السبيل ، فان مأساة الشرق الأوسط لا يمكن حلها بقوة السلاح . ذلك لأنه فقط عن طريق المفاوضات الصريحة الصادقة بين الأطراف المعنية يمكن التوصل الى تسوية عادلة للنزاع . يجب أن تركز هذه التسوية على القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة على أن يكون الشرط الضروري لهذه التسوية هو الاعتراف المتبادل بحق كل من الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي في الوجود . وفي هذا السياق ، فان خطة السلم العربية المنبثقة عن اجتماع فاس ، انما تعتبر مبادرة في الاتجاه السليم .

يجب على اسرائيل أن تفهم هذه الحكمة ، وهذه التضحية ويجب عليها أن تستجيب بالتنازل عن جميع الأراضي التي احتلتها بالقوة وأن تبدأ في اجراء الحوار الضرورى مع الشعب الفلسطيني من خلال مثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ان سياسة السيطرة أو الانتقام لأى من الجانبين لن تؤدى الى أية نتيجة ، بل ستؤدى الى وقوع كارثة في المنطقة ، التي تتعطش الى السلم لاستعادة



وحدتها ، ولكي تضع جنباً الى جنب مواردها الهائلة لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا تشهد هذه المنطقة نزاعاً آخر ألا وهو ذلك النزاع الذي نشب منذ سنتين بين كل من العراق وايران حول اختلافات جغرافية استراتيجية وسياسية أيديولوجية . وتشعر فولتا العليا بقلق متزايد ازاء أبعاد هذه المواجهة ذلك لأنه اذا لم تصل هذه المواجهة الى حل مشرف في المستقبل القريب فقد تؤدي الى تدخلات أجنبية ، مما يعرض الأمن العالي للخطر . اننا نتوجه بندا الى هاتين الدولتين غير المنحازتين حتى تحترما المثل العليا للحركة القائمة على التعايش السلمي ، وحثي تنهيا الحرب بين الأشقاء ، التي تجرحنا وتضعنا جميعا .

لقد أصبحت افريقيا وآسيا كذلك من بؤر التوتر ، وهنا أيضا يفرض التشاؤم علينا . وهكذا وبالتواطؤ بين بعض الدول نجد أن نظام الحكم العنصري في بريتوريا بشن الهجمات ويواصل تقتيل المناضلين من أجل الحرية ، الذين يناضلون من أجل استعادة كرامتهم كرجال أحرار . وعلى الرغم من هذه التقلبات فان المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يمضيان في كفاحها البطولي العادل من أجل جنوب افريقيا حرة تماما ، وناسيبيا مستقلة ذات سيادة .

ان معاداة الفصل العنصري العمياء لأهداف افريقيا تؤدي به الى القيام بغزوات متكررة ضد بلدان خط المواجهة فينزل بهم آلاما بشرية وخسائر مادية ، ولا يثير سوى اداة شـفـهية من الدول التي تعارض فرض أية جزاءات ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا . ومع ذلك فان فرض هذه الجزاءات يعتبر أمراً ضروريا لاجبار سلطات جنوب افريقيا على أن تصبح أكثر اعتدالا . ان هذه الجزاءات ضرورية لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري البغيض الذي لا يزال في نهاية القرن العشرين ، يجرؤ على اقامة النظام الحكومي على أساس نظرية التفوق العرقي المحببة لدى أنظمة الحكم الفاشية . وباسم العدالة والكرامة نود أن نكرر هنا الاعراب عن تأييدنا لبلدان خط المواجهة ، التي كانت في عزمها وتصميمها مثالا يشرف افريقيا كلها . وباسم العدالة والحرية نطلب من البلدان الأعضاء في مجموعة الاتصال أن تستغل كافة امكاناتها على التفاوض والاقناع حتى تجعل نظام الحكم في بريتوريا يعني أن استقلال ناسيبيا أصبح حتميا وضروريا .

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في تشاد ، فان كل بلد افريقي كان له رأيه الخاص ، وكثيرا ما كانت المواقف متعارضة وفي بعض الأحيان متنازعة . وما يدعو الى الارتياح أننا تمكنا من

التغلب على أنفسنا ، ورجعنا الى منظمة الوحدة الافريقية ، التي مرت بأول تجربة لها فسي مجال الحفاظ على السلم في بلد كان ضحية الحرب الأهلية . ومهما كانت الصعوبات التي واجهتها منظمة الوحدة الافريقية في تشار الّا أنها قامت بعمل مفيد هناك . وفي ظل هذه الظروف من الذي يجرؤ اذن على التشكيك في فائدة وأهمية منظمتهما ؟ ومعنى ذلك أن الاختلافات القائمة في منظمة الوحدة الافريقية في الوقت الحالي بسبب مسألة " الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية " لا يمكن أن تؤدي الى اختفائها . بل على العكس تماما فان الحماس والايمان اللذين أدا الى مولدها ، يجعلان من المستحيل ازالتها لتحل محلها الخلافات والقطيعة .

والنسبة لمسألة الصحراء الغربية ، فان موقف بلادى واضح تماما : انه يقوم على أساس رغبتنا في أن نعمل باخلاص من أجل وحدة افريقيا ، وفي احترام معايير القانون ، التي بدورها لن تكون هذه الوحدة الا مصطنعة . لقد اعتدنا نحن في فولتا العليا على العمل والتفكير المستقلين ، لأن فولتا العليا لا تنتمي لأية مدرسة . ان لها مدرستها الخاصة . وهذا يوضح موقفنا بالنسبة للوحدة الافريقية ، وموقفنا أيضا بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية ، التي يتطلب حلها ادراك الحقائق التالية : ان مسألة الصحراء الغربية هي بالتحديد مسألة افريقية ، ومن ثم ليست هناك حاجة لاحتها الى الجامعة العربية . وان التسوية الدائمة والعادلة للمشكلة يجب أن تركز ، قبل كل شيء ، على المبادئ الأساسية لمنظمتنا ، ومن الضروري أن يعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التاسع عشر ، المقرر عقده ، في طرابلس .

ومصرف النظر عن أى سوء فهم أو حساسيات ، فالمهم هو التماسك والوحدة . وتعرض أية مؤسسة في حياتها لمصاعب من حين لآخر يجب التغلب عليها . دعونا ، لهذا ، نعبئ صفوفنا من أجل حماية وحدتنا . وهذه حاجة ملحة ، لأن افريقيا التي تتآكل من الداخل لا يجب أن تستسلم للقلق أو المؤامرات الرامية الى فرض الهيمنة عليها .

ونفس الأسلوب ، في آسيا ، يجب أن نشجب تدخل الدول الأجنبية الواضح في أفغانستان وكمبوديا . واننا نأمل أن نرى مبدأ عدم التدخل يحترم في تلك البلدان التي ينتهك فيها - سواء في افريقيا أو امريكا اللاتينية .

وقد كانت مسألة كوريا دائما تحظى باهتمام بلدى ، التي تطالب وتعمل من أجل التصالح بين شقي كوريا وتنادى باعادة توحيدهما . وتحت فولتا العليا الطرفين على تسوية المشكلة الكورية بالطرق السلمية ، عن طريق المفاوضات ، دون أى تدخل أجنبي .

ان حركة البلدان غير المنحازة التي أصبحت ملتقى بلدان امريكا اللاتينية ، وآسيا ، وافريقيا يتعين عليها أن تحافظ على سلامة مبدئها الأساسي ، وهو عدم الانحياز .

لقد أصبح عدم الانحياز بصورة متزايدة ضاعفا في العالم ، ولكنه في الواقع ضرورى وحيوى ويتماشى مع مصالحنا الأساسية . واذ لم نحترم تماما مبادئ حركتنا واذ ما خضعنا للدول المهيمنة فسوف نكون بمثابة دمية في أيديها تلعب بها وتتحكم فيها ارضا لمصالحها الاستراتيجية . واذ ما

ذهبنا أبعد من ذلك في مثلنا العليا فاننا نعرض مصائرنا للخطر . ان مهمتنا هي أن نساهم في تحقيق التوازن والعدالة للمجتمع الدولي . ويجب أن نعمل أيضا جاهد من أجل عالم يركز على الأمن الجماعي الحقيقي .

ولا يسعنا في هذا السياق الا أن نشعر بخيبة الأمل والاحباط لأن الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي علق عليها كل البلدان آمالا ضخمة ، قد انتهت بالفشل . ويرجع السبب الأساسي الى سوء نية الدول النووية ، التي كانت تثير الاعتراضات والتحفظات في محاولة لجعل نزع السلاح مجالا قاصرا عليها . وحتى اذا كانت ترساناتها تبرر مثل هذه الادعاءات ، الا أنه ما يزال السلم بحق واجب الجميع .

ورغم هذه النتائج المخيبة للآمال ، نعتبر أنه من الضروري في اطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، أن نستمر في تعبئة الرأي العام العالمي من أجل السلام . ويشير مستقبل الاقتصاد العالمي القلق العميق في بلدي . ان الأزمة الراهنة ، بطابعها المتعدد الأشكال ، لا ترحم أي بلد ، سواء في الشمال أو الجنوب ، صناعي أو نام . وقد بلغ التضخم والبطالة حد الخطورة في كل مكان . وقد ظهرت عناصر أزمة مشابهة لتلك التي كانت في الثلاثينات ، ومن أجل التغلب عليها ، فقد اتخذت بعض القوى الاقتصادية تدابير حمائية ، كان لها أثر فوري باشاعة الاضطراب والقلقلة في التجارة الدولية . ويخشى على المدى الطويل أن تؤدي نفس هذه التدابير الى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ذات النتائج التي لا يمكن التكهن بها . وهناك جانب آخر من جوانب الموقف الحالي يشير قلق بلدي ومخاوفها ، ألا وهو أن الابطاء الواضح للحركة الانسانية في اطار منظومة الأمم المتحدة نحو التعاون الدولي ، قد أدى الى انشاء عدد من الأجهزة الرامية الى دعم التنمية للبلدان الأقل نموا .

وأقدم دليلا على ذلك المشاكل الرهيبة التي تواجه الآن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذي انخفضت قدرته في مجال التنمية الدولية في ١٩٨٢ ، عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت . وسوف تؤدي هذه الحالة الى أن البلاد المستفيدة من تلك المساعدة سوف تصفي بالتأكيد العديد من المشروعات ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية الواضحة .

ولسوء الحظ ، ليس القلق الذى شارك فيه الآن سائر الأعضاء قاصرا على برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، ولكنني أخشى أن يمتد أيضا الى الوكالات المتخصصة مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وغيرها . ويبدو في السنوات الأخيرة أن الاهتمام الذى أدى الى انشاء هذه الوكالات لم يعد قائما . ويلوح أن المعاناة ، والفقر ، وحرمان ملايين البشر ، والجوع والعطش ، والمآسى والآلام الرهيبة لم تعد تهز ضمير حسني النية .

وليس من المدهش أن هذا الانكماش الاقتصادى العالمى الشامل ، سواء كنا نطلق عليه التضخم ، أو أزمة الطاقة ، أو تدهور شروط التجارة ، الذى يصيب بالشلل نمو أغنى وأقوى الاقتصادات ، سوف يهدم الجهود الانمائية لبلدان العالم الثالث ، ويحد يد أكثر ، أقل تلك البلدان تقدما . وفي افريقيا ، وصفة خاصة في البلدان الصحراوية ، فإن كل هذه المآسى ، بالإضافة الى الكوارث الطبيعية والآثار الرهيبة الناجمة عنها سوف تصبح أمراضا مستوطنة .

ونتوقع عقب الدورة الحالية للجمعية العامة زيادة عدد البلدان الافريقية التى سوف تصنف ضمن أقل البلدان تقدما ، مما يرفع من نسبة الدول على قارتنا في هذه المجموعة الى ٥٢ في المائة . هذه الأرقام بليغة التعبير ، إنها تؤكد أنه رغم الكفاح الذى تخوضه البلدان الافريقية منذ استقلالها وعلى الرغم من خطة عمل لاغوس وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولى لمساعدة قارتنا للخروج من حالة التخلف الدائمة ، فإن النتائج لم تكن على مستوى طموحات شعوبنا . لقد كانت هذه النتائج في الواقع سلبية في بعض الجوانب .

ويقال دائما ان المقارنة بغيضة . ان بلدى ، دون أن يقارن بين الموقف الراهن للبلدان النامية وموقف أوروبا عقب الحرب ، مقتنع بأن المساعدة الضخمة وحدها على نط خطة مارشال ، يمكن أن تساعد على حل مشاكله الاقتصادية . ومن الواضح أن نجاح مثل هذه الخطة انما يتوقف على الارادة السياسية لكافة الدول ، وصفة خاصة الدول الكبرى . ويجب على هذه الدول ، في رأينا ، أن تعكس سباق التسلح وتكرس الموارد التي يتم توفيرها للأغراض السلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الاطار ، تولي فولتا العليا أهمية خاصة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب وتجديد المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التنمية الاقتصادية . ولذلك نناشد البلدان الغنية ، والارادة السياسية بصفة خاصة ، لكي تتجاوز الأنانية لدى البعض وتأخذ في الاعتبار مصالح البشرية في البقاء على قيد الحياة للتفاوض .

ان فولتا العليا ، وهي بلد غير ساحلي ومتضرر جغرافيا ، ومن بين أقل البلدان تقدما ، قد رحبت بارتياح تام باعتماد الاتفاقية بشأن قانون البحار في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ . ان هذا الاعتماد الجماعي لذلك الصك يعتبر ، في رأينا ، انتصارا باهرا أحرزه المجتمع الدولي في بحثه عن شخصيته وذاته . وتلك خطوة هامة نحو تحقيق توازن دائم أكثر عدالة في العلاقات الاقتصادية بين الدول . ليس هذا مثلا كافيا ، اذا كانت هناك حاجة لتقديم أمثلة ، يدل على قيمة الحوار

أود نيابة عن بلادى أن أختتم هذه الفرصة كي أتوجه بندا لل دول التي لم تتمكن لأسباب مختلفة من أن تعتمد الاتفاقية متعددة الأطراف حول قانون البحار ، بمراجعة مواقفها .  
وفيما يتعلق باتفاقية بمثل هذه الأهمية ، سوف يسمح لنا التوافق العالم في الرأي أن نضع علامة جديدة على طريق السلام والانفراج .

وقبل أن أختتم اسمحو لي بأن أكرر الثقة والايان الكاملين من قبل بلادى بمنظمة الأمم المتحدة ورسالتها النبيلة ، وهي اقرار السلام وتحقيق عهد من التقدم لرفاهية الانسان . ان فولتا العليا قد تابعت باهتمام خاص الجهد الذى بذل في هذا الاتجاه ، خلال العام الماضي ، سواء كان ذلك في الجمعية العالمية للشيوخوخة الذين يشغل مصيرهم بال المجتمع الدولي بشكل متزايد ، أو في مؤتمر استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية الذى عقد مؤخرا في فيينا .  
اننا نعتقد أن هذه الأنشطة جميعا انما تركز على نظرة واضحة للأهداف التي يجب أن تتحقق حتى يصبح عالمنا أكثر أخوية وأكثر انسانية .

ومن الملح أن تستعيد الأمم المتحدة ، عن طريق الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام لتجديدها ، مكانها ودورها تمثيلا مع مبادئ الميثاق . ومن الجوهرى بالنسبة لكافة أمم العالم أن تقدم لمنظمة الأمم المتحدة كل مساندة ممكنة حتى تتمكن في ذلك العالم المضطرب من أن تضطلع برسالتها ألا وهي حفظ السلم والعدالة .

وفيما وراء الصعوبات متنوعة الأشكال التي تبث البلبلة في الحياة الدولية ، وفيما وراء الأثنية الوطنية ، والتوتر ، والمنازعات التي تحكم العلاقات بين الدول تبقى حقيقة واحدة . وهي أن الانسان لم يكن ، منذ بدء الحياة على الأرض ، مهددا بمثل ما هو عليه الآن ، ولم يكن السلم ضعيفا مثلما هو عليه الآن . ان العالم ينتابه القلق بالنسبة للمستقبل والنسبة للحاضر . وفي ظل هذه الظروف ان فرصتنا الوحيدة للبقاء على قيد الحياة هي أن نعبئ كافة طاقاتنا لتحقيق مزيد من العدالة ومزيد من الانصاف بالنسبة للجميع .

السيد بيبي ( مالي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : منذ عام مضى ، أكد

الرئيس موسى تراورى ، رئيس دولة مالي ، من على هذا المنبر :

"ان تطلع شعوبنا للعيش في ظل الكرامة والهدوء الروحي والمعنوي والسادى ،

يتعرض لمزيد من الخطر" . ( A/36/PV.23 ، ص ٨ - ١٠ )

ان السنة الماضية تؤكد للأسف هذا الرأى مما يجب أن يدفعنا للتأمل العميق . والفعل  
ان عام ١٩٨٢ قد أكد سيطرة علاقات القوة في العلاقات الدولية . وتعرض المجتمع الدولي لتهديد  
الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهدد كذلك أسس الحضارة الانسانية .  
وتميزت السنة الماضية ، أكثر من أن سنة أخرى ، بالتححرر من الوهم فحلول هذه المسائل  
الأساسية بالنسبة لتوازن العالم التي كانت مرة في متناول الأيدي قد انهارت بسبب عودة ظهور  
الاتجاه العسكرى والتشدد في اللحظات الأخيرة .

ولهذا فان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة محط أنظار العالم الذى ينتظر منها  
ايجاد حلول عاجلة ودائمة لاستقراره ، ولأمنه ، ولتقدمه الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .  
اننا نعرف أن السيد هولاي د بلوماسي مجرب قام بحياة وظيفية حافلة وكرس جزءا كبيرا منها  
في الدفاع هنا عن الأهداف الأساسية للميثاق . ولذلك ان جمهورية مالي ، وهي صديقه لبلده ،  
جمهورية هنغاريا الشعبية يعلق آمالا كبيرة على انتخابه الذى سوف يسهم في اثراء عملنا المشترك  
من أجل الحفاظ على السلام واحترام المساواة السيادية للدول والتعايش السلمي بين جميع الأمم .  
انني أود أن أعبر عن فخر وفد بلادى ازاء العمل الايجابى الذى أنجزه بمهارة سلفكم  
البارز السيد كثاني ، ابن العالم الثالث ، ابن العراق ، وهو بلد صديق لبلادى حيث أبدا  
الكثير من القدرة ازاء الفورات الكبيرة في العلاقات الدولية .

ومرة أخرى أجدد للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، أطييب  
الأمنيات من حكومة جمهورية مالي ، التي تؤكد استعدادها الكامل للتعاون معه . وان ينتمي الى  
أولئك الرجال الذين يكرسون مهاراتهم وشجاعتهم للدفاع عن قضية السلام ، فهو يحمل معه آمال  
بلدان العالم الثالث التي التزمت بمنع استقطاب العالم . وقد عكس بعبارات حاسمة في خطابه  
وفي عرض تقريره للجمعية العامة ، معنى نضاله من أجل العدالة والانصاف وتعزيز نظام الأمن  
الجماعى للأمم المتحدة وهو أداة لا بد يل لها بالنسبة للسلام العالمى .



ان الأمم المتحدة ليس من مهامها أو في إمكانها أن تقدم حلولاً سحرية للمشكلات الدولية . ولكننا اعتدنا عاماً بعد عام ، بالرغم من العوامل السلبية ، أن نحز انتصارات على أنفسنا تعكس تمسكنا الكامل بأهداف ومبادئ الميثاق وزيادة وعينا لمسؤولياتنا الدولية بصورة متزايدة .

وخلاف العقود المنصرمة أضفت المنظمة معنى هاماً على اتجاهها نحو العالمية . وقد عززت قوى جديدة عملها ، وأضفت طابعاً ديناميكياً على هياكلها وأن فضائل الحكمة والواقعية قد بددت في العديد من المرات السحب التي أضفت ، وهي يتخللها البرق الذي ينبئ بالصواعق ، الظلمة على الآفاق الدولية . وعندما لم نكن نتمكن من التوصل الى اتفاق كان هناك مجال على الأقل للأمل .

ولهذا فبوسع الأمم المتحدة وعن حق أن تفخر بأنها استطاعت أن تسهم في النضال من أجل التحرر الوطني . واستطاعت أن تعد عقوداً من الاستراتيجيات الدولية للتنمية بالنسبة للبلدان قليلة الدخل . ويمكنها أن تشعر بالفخر لأنها استطاعت أن تبت الآمال في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويمكن أن تفخر بأنها أسهمت في ادراك متزايد للخطر الذي يمثله سباق التسلح وصفة خاصة خطر الأسلحة الذرية وأنها قد جعلت من الانسان مركزاً لاهتمامها بتأكيد حمايته حقوقه الأساسية .

وبالرغم من أوجه القصور ومن بعض الانتكاسات العنيفة ، وبالرغم من أوجه القلق الذي تميز به الوضع الدولي في بعض الأحيان ، فإن كل دورة من الدورات السابقة حاولت أن تغي بنصيبها في حماية السلم والحفاظ عليه . وساد شعور بأنه حيثما أعوزنا التوصل الى حلول فورية للمشكلات الدولية ، مكنتنا الحوار من أن نضطلع بمسؤولياتنا الدولية ، مع احترام مصالحنا الأساسية .

والرغم من أوجه القصور ، ومن بعض الانتكاسات الخطيرة ودواعي القلق ، التي كثيرا ما يتسم بها الوضع الدولي ، فإن كلا من دوراتنا السابقة حاولت ، على قدر الامكان ، صيانة السلم والحفاظ عليه . وساد شعور بأنه ما لم نتمكن من التوصل الى حلول فورية للمشاكل الدولية ، فسنتمكن ، من خلال الحوار ، أن نفي بواجباتنا الدولية ، مع احترام مصالحنا الأساسية . ولكن هذه الآمال تختفي الآن . فكما ذكر الأمين العام في مقدمة تقريره السنوي :

"شهد العام الماضي سلسلة مزعجة من الأزمات الدولية . . . فالأمم المتحدة نفسها لم تستطع أن تلعب الدور الفعال الحاسم الذي رسمه لها الميثاق . . ."

( ١ / 37 / ٤ ، ص ٢ )

وهكذا فإن الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة تبدأ أعمالها في فراغ فظيع ومزعج . وبالتالي فمن السهل أن نفهم لماذا اختتمت أعمال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي شاركت فيها شخصيات بارزة ، دون أن تعكس على الأقل الآمال التي علقتها عليها الدورة التي دعيتها للانعقاد . والأسوأ من هذا أن بيروت كانت ، أثناء انعقاد تلك الدورة ، تنهار تحت قصف القنابل الاسرائيلية ، وتظهر فيها أسلحة جديدة "تقليدية" على أرض المعركة التي اعتبرت حقلا للتجارب .

وتمت المصادقة على اتفاقية قانون البحار ، ولكن فرص تطبيقها ما زالت مجمدة . وعانى الحوار بين الشمال والجنوب حول اقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد من الأتنيات القومية . وقد عزز نظام بريتوريا العنصري اللاشعري تحالفاته ، وصعد من عطيات القمع ضد القوى الوطنية في جنوب افريقيا وانتهك ، بمزيد من الوحشية وسفك الدماء ، سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية . وتواصل بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، السير في طريق القوة العمياء ، محاولة تحطيم ارادة الشعوب في الاستقلال . وبالرغم من كل آمالنا وتوقعاتنا لن تتاح الفرصة للأمم المتحدة في هذه الدورة للترحيب بانضمام أمة جديدة لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية .

وهكذا فإن التحديات التي التزمنا بمواجهتها تأخذ في الوقت الحالي أبعادا مخيفة . وتعقد الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة في وقت يعيش فيه الشعب الفلسطيني أعصب فترات تاريخه . فقد ترك العنان لآلة الحرب الصهيونية للعمل ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني

بعنف لا شيل له . وان حصار بيروت ، بل غزو هذه المدينة ، والتدمير المستمر لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، والمستشفيات والمدارس ، ومذبحة مخيمي صيدا وشاتيلا تعطي حرب لبنان طابعاً يتصف بالابادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الانسانية . وهذا العدو وان السافر ضد لبنان هو عمل حربي مدبر ضد السيادة والسلامة الاقليمية لاحدى الدول الاعضاء في هذه المنظمة . وتشير لدينا هذه الفظائع ذكريات مخيفة . ولكن الشعوب التي تتمتع بذاكرة قوية قد عارضت في كل بقاع العالم ، وحتى في اسرائيل ، تكرار هذه المذابح ضد شعب بأكمله .

ان ما حدث في لبنان يقلقنا ويخيفنا ، لانه لا يوجد أى تشجيع للاجرام اكبر من عدم مبالاة أولئك الذين يتصورون ، وباله من تصور خطير ، ان بيت الجيران هو وحده الذى يشتعل ، فيلتزمون الصمت غير المقبول ازاء هذه المواقف . وفي العلاقات الدولية ، تعتبر اللامبالاة من أخطر مظاهر التآمر ، لأنها تسمح للمشركين بالتطور ويتفقم .

والعدوان الصهيوني على لبنان هو نتيجة عدم معاقبة اسرائيل على أعمالها السابقة ، مما جعلها تواصل يوماً بعد يوم تحديها للمجتمع الدولي . وكما لو كان عدوانها البغيض على الشعب العراقي في حزيران /يونيه ١٩٨١ ليس كافياً أو كما لو كانت عطية ضم الجولان السوري الوقحة حدثاً بسيطاً ، واليوم فان السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين هم الذين يذهبون ضحية بريئة للضعف الأعظم الذى يميز سياسة الدولة الصهيونية .

وكان ينبغي لمجلس الأمن ، من أجل قضية السلم ، أن يرجع الى الفصل السابع من الميثاق فيجد فيه الهاماً وسنداً لاتخاذ اجراء يحل حكومة اسرائيل على احترام القواعد الأساسية للقانون الدولي . وقد آن لنا أن نتدارك هذا الموقف ، لأن الصهيونية ، شأنها شأن الفصل العنصرى ، هي من حيث طبيعتها عامل مولد للتوتر ، وسوف تعرض البشرية لانفجار جديد . فلنتحرك اذن سوياً لنضمن الأمن الجماعي لكل أمم العالم .

ولا توجد حلول لأزمة الشرق الأوسط ، وخصوصاً لقضية فلسطين ، سوى تلك التي نذكرها من هذا المنبر ذاته ، منذ عام واحد ، رئيس جمهورية مالي ، الذى أشاد آنذاك بما يسمى مشروع الأمير فهد ، داعياً الى الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وضمان حقه في ممارستها ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي الوحيد .

وقد أكدت حركة دول عدم الانحياز من جديد هذه المقترحات خلال دوراتها الاستثنائية الوزارية الأخيرة . وأصبحت هذه الأفكار مقبولة بصورة متزايدة حتى من قبل اصدقاء اسرائيل ، بما في ذلك أكثرهم دافعا عنها ، وهي تشكل الهيكل الأساسي لخطة فاس العربية الأخيرة التي تؤيدها حكومة مالي تماما .

ولا نستغرب رفض اسرائيل العنيف لهذه المقترحات . ان أن هذا الموقف المتعنت بشكل منهجي هو من صلب المنطق الصهيوني الذي يقوم على التحدي والصلف . ان قادة منظمة التحرير الفلسطينية بما نعرفه عنهم من نبل ، قد أيدوا رسميا هذه المقترحات الواقعية ، بينما رفضت اسرائيل أي حل من شأنه أن يوقف المذبحة في الشرق الأوسط ، وأن يمكن كل شعوب المنطقة من العيش بسلام وشرف وكرامة . ولكن علينا أن نذكر بأن المناضلين الفلسطينيين قد غادروا بيروت ، ولكن مصيرهم لم يوار التراب هناك . لقد تركوها وهم يحملون في قلوبهم عزيمة راسخة على فرض هويتهم الوطنية .

وكاد غليان الوضع في فلسطين أن يؤدي بالانسانية الى حتفها أربع مرات . وازاء استمرار هذا الخطر ، وامكانية انفجار نزاعات أكثر خطرا ، فان قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، الداعية الى عقد مؤتمر دولي حول فلسطين عام ١٩٨٣ تعد مقترحات بالغة الأهمية لتمكيننا من القيام بواجبنا الملح في اقرار السلم في الشرق الأوسط ، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه الثابت في الحرية .

وهذا الحق في الحرية هو جزء من مجموعة الحقوق التي يعترف بها الميثاق لكل الشعوب ، وهو حق أثبت بشكل خاص في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولكن جنوب افريقيا ، شأنها شأن اسرائيل ، لا تعير اهتماما لتلك المبادئ العالمية ، ان أن نظام الفصل العنصري ، الذي اتخذته جنوب افريقيا نظاما اداريا ، انما هو نظام ينكر على الانسان وجوده ذاته . ان هذا النظام غير المقبول يعكر صفو العلاقات الدولية .

وفي الدورة السادسة والثلاثين ، قررت الجمعية العامة اعلان عام ١٩٨٢ سنة دولية للتعبئة من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الحين ، فان التوصيات التي صدرت ، في هذا

الخصوص ، عن العديد من المنظمات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، الحكومية منها وغير الحكومية ، اتخذت مدلولاً جديداً في هذه الذكرى العشرين للاعتقال التعسفي لنلسون مانديلا ، الذى هو رجل اتفقت رؤيته للحرية مع رؤية العظماء من الرجال ، الذين استطاعوا أن يعطوا معنى للحياة من خلال شجاعتهم وأعمالهم .

ولا يمثل استبعاد نظام الفصل العنصرى من أنشطة الأمم المتحدة سوى ارضاء بسيط لأولئك الذين يدافعون بحق عن الحقوق الأساسية للإنسان ، وعن السلم . ان الفصل السابع من الميثاق يتيح امكانيات كثيرة لعزل هذا النظام العنصرى البغيض والقضاء عليه .

ان هذا النظام هو الذى يحول دون التوصل الى حل عادل وسلمي لمشكلة ناميبيا . والأمم المتحدة ان اضطلعت بالوصاية على هذا الاقليم ، قد التزمت بمساعدة شعب ناميبيا على استعادة وطنه . وكانت التدابير التى اتخذت وفقاً لهذا الالتزام من نوعين : أولاً ، الاعتراف بسوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا ، لأنها المنظمة الوحيدة التى دفعت بدورها ثمن كرامة بلادها ؛ وثانياً : اعتماد المنظمة الدولية لتوصيات ومقررات تتعلق بقضية ناميبيا ، بما فى ذلك قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الصادرين عن مجلس الأمن بالاجماع ، والمتضمنين خطة لتسوية هذه الأزمة . \*

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ريتشاردسون ( جامايكا ) .

ان أساليب تطبيق هذه الخطة كانت موضع مفاوضات طويلة بين بريتوريا وبين كل من الأمم المتحدة والدول الغربية الخمس . وهناك فرصة استثنائية قد أتاحت لنا للالتزام بمواقفنا من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ولكن بريتوريا مازالت تحتفظ بموقفها المتعنت المتمثل في عدم تفهمها التام لمتطلبات السلم . وفي كل مرة تلوح بادرة أمل لتحصل ناميبيا على استقلالها يقوم نظام بريتوريا العنصرى بالقضاء عليها وذلك باختلاق أكاذيب ومزاعم يدعي بعضها تحيز هذه المنظمة الدولية ويركز البعض الآخر على قوات كوية في أنغولا .

ان واجبنا هو الالتزام التام بالتطبيق الصحيح للقرارات ذات الصلة بناميبيا . أما تنفيذ القرارات التي تتعلق فقط باستقلال الأراضي فلن يكون لها أى تأثير أو علاقة بالالتزامات التي تعهدت بها الدول المجاورة لجنوب افريقيا في إطار ممارستها لسيادتها لضمان أمن شعوبها في مواجهة الأعمال العدوانية الحربية لجنوب افريقيا على وجه التحديد .

ان شعب مالي وقادته يعارضون هذه المناورات الخادعة التي لا تعد وأن تكون أكاذيب لتعطيل عطية استقلال ناميبيا . والنسبة لنا في مالي ، فان وجود القوات الكوية يدخل في إطار سيادة أنغولا وحدها ولا يمكن أن يكون عنصرا للتفاوض بين جنوب افريقيا وأولئك المقاتلين من مناضلي "سوابو" الأبطال .

ان الموقف الذى تتخذه الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا يركز على أهداف ومبادئ الميثاق . واذ كان ذلك قد أثار استياء وغضب جنوب افريقيا ، كما كان متوقعا ، فان هذا يجعل هذا الموقف أكثر صراحة .

ويقع على عاتق شعب ناميبيا وحده أن يجد ويطبق الصيغ السياسية المناسبة التي تساعد في النهوض بواجبه الوطنى . ان أية محاولة لاختراع استقلاله لأغراض أخرى لن تؤدي الا الى الحفاظ على المصالح الأجنبية .

وتأمل حكومة جمهورية مالي أن ترى ناميبيا المستقلة موحدة الأراضي وقد تبوأ مكانها الملائم بين مجتمع الأمم قبل انتهاء الدورة الحالية للجمعية العامة . ان هذا الاستقلال سيكون نتيجة عادلة للتضحيات الكبيرة التي قدمها شعب ناميبيا الشجاع دافعا عن الأهداف والمثل العليا للأمم المتحدة .

ومن أجل هذه الأهداف ، أهداف العدالة والانصاف والسلام ، التزمت حكومة جمهورية مالي بالسعي من أجل ايجاد حل سلمي لمشكلة مستقبل الشعب الصحراوي . ولقد قمنا عدة مرات هنا بعرض وتحليل مختلف الخطوات التي اتخذتها افريقيا والبادرات العديدة التي قام بها رئيس دولة مالي لايجاد حل مرض لهذا النزاع المؤلم الذي يتقاتل فيه الأخوة . ان مسألة الصحراء الغربية ، وهي تتصل بتصفية الاستعمار التي لم تستكمل بعد ، لن تحل دون قيام الشعب الصحراوي بالتعبير الحر عن ارادته أى بممارسته لحقه في تقرير المصير الحقيقي الحتمي .

ان افريقيا بحكمتها التقليدية قد استخلصت هذا الحل الفريد في مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد بالخرطوم . ولكن علينا أن ننتظر مؤتمر القمة الثامن عشر الذي سيعقد في نيروبي كي تؤيد جميع أطراف النزاع تنظيم استفتاء حول تقرير المصير العام الحر . قد يتصور المرء أن الأخطار الحقيقية الكامنة في النزاع قد زالت لأن المتنازعين قد استمعوا الى صوت العقل والواقعية بفضل حزم وصرامة افريقيا . الا أن هذا التصور يدل على عدم الاستفادة الكافية من عبر التاريخ .

واذا كان اللقاء الافريقي الأخير في طرابلس قد تعثر بسبب مشكلة الصحراء ، فانه مما يبعث على الارتياح أن نذكر أن افريقيا استطاعت مرة أخرى أن تظهر حكمتها التقليدية . ان بلدي مالي ، وقد شرفه أن يحظى بثقة افريقيا في كل محاولاته لايجاد حل لهذه المشكلة الحساسة سيواصل جهوده لتتمكن قارتنا — كما حدث في عهود المقاومة البطولية والكفاح من أجل الاستقلال — من القضاء ، في ظل الوحدة ، على الآثار الخلفية للنظام الاستعماري ومعاقله الأخيرة . هذه المهمة النبيلة يجب أن تحظى باهتمام كل الدول الافريقية ، وينبغي ألا ننسى أن منظمة الوحدة الافريقية مازالت رمزاً لمقاومة الاستعمار . ان الأزمة الحالية في منظمة الوحدة الافريقية سوف يتم السيطرة عليها . ان افريقيا الخالدة ستستطيع أن تستمد من قيمها القديمة قدم الدهر المصادر اللازمة التي تسمح لمنظمتنا موحدة أن تواصل مسيرتها تحقيقاً للسعادة والتقدم والتضامن بين الشعوب الافريقية .

ان العيش في سلام يعني تعزيز علاقات التعاون والتسلح بين الخيارات السياسية والاقتصادية المختلفة . ان هذا يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتعزيز علاقات حسن

الجوار . ان سياسة حسن الجوار التي اعترفت بها الأمم المتحدة هي بلا شك احدى العوامل الأكثر ديناميكية لاستغلال الامكانيات الضخمة التي يتيحها التقدم المستمر للعلم والتكنولوجيا لخدمة الأمم .

ونظرا لأننا نقطة التقاء لحضارات تثرى كل منها الأخرى ومهد لشعب يرتبط مصيره بمصير الشعوب الأخرى ، فان مالي قد جعل من حسن الجوار أحد الأسس الرئيسية في سياسته الخارجية . ان الحوار الذي يجريه مع جيرانه هو حوار الصراحة والتسامح واحترام المبادئ الأساسية التي تحكم وجود الدول ، ان مالي مفتوح للحوار والمناقشة البناءة التي تجمع الشعوب حول المصالح الأساسية المشتركة .

ان سياسة حسن الجوار الايجابية تتضمن كذلك تضامنا فعالا بين الشعوب الشقيقة التي تواجه صعوبات وقتية . ولهذا لا يدخر بلدى جهدا ، في اطار الأسرة الافريقية ، في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي تشاد ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بعيدا عن أى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ، كما لا يمكن أن تؤدي الأزمة الحالية الى وضعها تحت أى شكل من أشكال الوصاية .

وفي ضوء المبادئ التي أشرنا اليها ، فاننا نناشد الأخوة من القرن الافريقي ، وكبوتشيا ، وايران ، والعراق ، وأفغانستان ، وقبرص ، لانهاء المنازعات التي تعرض بلدانهم لطامع قوى السيطرة التي تجعل ثمار كفافها من أجل التحرر أكثر مرارة وتضعف بشكل خطير جبهة العالم الثالث من أجل تكريس موارده الانسانية والطبيعية لمصلحتها .

وفي كوريا لا تلوح بارقة أمل في تصحيح عادل لأحد أخطاء الحرب العالمية الأخيرة التي أقامت حدودا تعسفية وخطا مصطنعا داخل دولة واحدة يتطلع كل سكانها الى توحيد وطنهم المشترك . ونأمل في أن الحوار الأخوي والتعاون المشعر سوف يكلان بالنجاح بحيث تتمكن الأسرة الكورية من التجمع على أساس خطة إعادة التوحيد المكونة من عشر نقاط وتشمل مجالا جيدا للعمل . وكما ترى الجمعية ، فان تحليل الوضع الدولي يذكركمنا بالوضع الذي اتسم بالخوف العظيم

من عام ١٠٠٠ .



واليوم فان النزاعات التي نشأت من الكهاح من أجل التحرر قد أخذت أبعادا خطيرة .  
ان الاشقاء يمزقون أوصال بعضهم البعض . ان سياسة املاء الارادة تظهر من جديد . والرغبة في  
فرض حلول للمنازعات الدولية من خلال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها مازالت شائعة .  
وعند التفكير في ميثاق منظمتنا وصياغته في أعقاب حرب بشعة ، كان الهدف هو انفتاح  
العالم على عصر المصالحة الفكرية القلبية ، ولكن لسوء الحظ فان روح المنافسة مازالت قائمة وتجري  
التجارب النووية رغم أن جميع التسقيدرات توضح أن مخزونات الأسلحة النووية الحالية تكفي لتدمير  
كوكبنا عدة مرات .

ليس هناك اتفاق بشأن سباق التسلح المتصاعد ، لأن الحجج التي تقدم في المفاوضات لكبح جماحه ترتبط بمفاهيم تستهدف تحويل الأثر الى سبب . ويمكن أن يرجع المفهوم الأول الى القول المأثور " اذا أردت السلم فاستعد للحرب " ومع ذلك ، فان الناس لم يكفوا عن الاستعداد للحرب ، وكانوا دائما في حالة حرب . وهكذا يعتبر التسلح كما لو كان عنصرا يعمل على اضعاف الاستقرار على العلاقات الدولية ، في حين ، على العكس من ذلك ، أن الحفاظ على هذا الاستقرار لا يمكن تصوره الا بعيدا عن التهديد باستخدام القوة المسلحة .

أما المفهوم الثاني فيقول أنه لا يوجد نزع سلاح ممكن دون ايجاد مسبق لجو من الثقة الدولية . وهنا أيضا ، فان اطار مناقشات نزع السلاح قد تم قلبها رأسا على عقب ، فالثقة تتبدد ، وهي تبرز من خلال افكار يتم التوصل اليها باتفاق مشترك ، وهكذا فان العقبة الكوود التي عوقبت مفاوضات نزع السلاح مرة أخرى هي توازن القوى . ومرة أخرى سادت البلاغة على الارادة الحقيقية للتفاوض . وفي ظل جو للتفاوض لا تسود فيه الثقة ، وحيث يظهر تكديس وتطوير الأسلحة انه هو الضمان الوحيد ضد النزاعات واسعة الانتشار فان الأسس التي يركز عليها توازن القوى هي مجرد خيال .

ان سباق التسلح يؤدي بالضرورة الى الحرب . وان هذا النوع من الاصرار السياسي الذي جعل من الممكن اعتماد اتفاقية قانون البحار ، ووضع استراتيجيتين انمائيتين دوليتين ، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى بعض النتائج في مفاوضات نزع السلاح .

مما يؤسف له ان التعبير عن هذا الارادة السياسية لم يبرز اثناء بدء المفاوضات العالمية الشاملة في الدورة السادسة والثلاثين ، ومع ذلك ، فان الهدف الذي كنا نتطلع اليه كان قريبا للغاية . وان الحاجة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد فرضت نفسها باعتبار انها مطلب من مطالب هذا العصر ، وقد أمكن التغلب على عدد من العقبات التي اعترضت الطريق ، بعد مفاوضات طويلة صبورة . وان توافق الآراء الذي مكنا من احراز مثل هذا التقدم ، لم نتحقق من الاحتفاظ به حتى المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، مع انها كانت تتعلق بمسائل اجرائية فقط .

هنا مرة أخرى ، في المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، فان الحوار بين الشمال والجنوب قد فقد زخمه . لأن مجموعة من الدول التي لا تفكر الا في مركز اقتصاداتها الوطنية فقط ، جمدت

الحوار الذي بدأ بهدف إيجاد حلول منسقة لمشكلات مشتركة . ان هذه المشكلات مهما أعيـد مسارها ، أو تحولت الى اهتمامات فرعية مؤقتة . فان عالميتها ومداها سوف يكونان أكثر وضوحا . انها مشكلات مشتركة ، لأنها تتعلق بالتكافل بين الدول ، وتتطلب حلولاً مشتركة ، بدونها سوف يزداد الوضع الاقتصادي العالمي تدهورا .

ان تحليل الوضع الاقتصادي العالمي يشير الى تدهور متزايد في شروط التبادل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يظهر اتجاهها للتغلب على الازمة من خلال سياسات وطنية انانية ومنعزلة . هذه هي الطريقة التي عملت بها على تلخيص الملاحظات الصريحة للأمم المتحدة التي وردت في المسح السنوي للاقتصاد العالمي والذي جاء فيه :

" لقد أخذ التوسع الاقتصادي يزداد تباطؤا في جميع أرجاء العالم ، وكان هذا البطء كبيرا بالنسبة للدول النامية ، التي عانت من انخفاض ملموس في دخل الفرد "

( ST/ESA/124 و E/1982/46 ص ١ )

ان معدلات النمو في البلدان النامية قد انخفضت بدرجة خطيرة منذ عام ١٩٧٨ . وقد ازداد تدهور شروط التبادل التجاري ، ولم تعد إيرادات التصدير كافية لخدمة الديون ، في حين أصبحت المساعدة الانمائية الرسمية أكثر ندرة ومشقة بالمزيد من الشروط . وللمرة الأولى ، منذ ترحيبنا بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي نرغب في أن نشيد بجهوده وجدارته نرى أن موارده قد تقلصت . ان مؤتمرات قمة اوتاوا ، وكانكون ، وفرساي ، وكذلك مؤتمر باريس بشأن أفضل البلدان نموا ، قد انعشت عديدا من الآمال التي سرعان ما خابت . ان المفاوضات العالمية الشاملة التي يعتبر بدوها فورا ضرورة لا يمكن انكارها ، - بالرغم من الوعد بها - يبدو انها لن تبدأ في وقت قريب .

مع ذلك ، فان الدول المصنعة بدأت بدورها تتأثر في أسس اقتصادها ، التي كانت تظن انها بمنأى عن التقلبات التي تحدث في النظام الاقتصادي العالمي الذي عفا عليه الزمن . وفي حقيقة الأمر ، فاننا نحدد انفجار النظام النقدي الدولي . ان عددا متزايدا من البلدان النامية ليس بوسعها أن تدفع للشمال فوائد ديونها المتعددة ، التي بلغت . . . بليون دولار . ويرغم أنها تحول كل عام الى الشمال مبلغ . . . بليون دولار تكاليف خدمة الديون . وبالرغم من أن الجنوب

لا يحصل من الشمال الا على ٢٥ بليون دولار في اطار المساعدة الانمائية الرسمية ، فان مصارف الشمال مهددة بالانهيار . وليس هناك ما يدعو للدهشة ، ان هذه الملاحظة التي تثير القلق توضح مرة أخرى مدى تكافل الاقتصاد العالمي .

علينا ان نقتنع - قبل كل شيء - ان التوازن العالمي والحفاظ على الأمن الدولي ، يعتمد على تحسين الأحوال المعيشية لثلاثة أرباع سكان العالم الذين لا يزالون يعيشون في بؤس شديد ، وبالنسبة للملايين من البشر الذين لا يصل متوسط دخلهم الى دولار واحد في اليوم ، فان الأمر لا يحتاج الى تفكير كبير ليفهموا ويدركوا حقيقة أن أربعة ملايين ضعف هذا الدخل تخصص يوميا لتصنيع وسائل وأجهزة من شأنها أن تحرمهم من المزايا الهائلة التي يأملون في الحصول عليها لأجل بقائهم . وكيف يمكن ان نغسلهم ، في كل يوم يتساءلون فيه عن فرصتهم في الحصول على كسرة خبز ، أن ثمن مقاتلة نفاثة يساوي ثمن ١٥ الف طن من القمح ، وان ثمن قاذفة قنابل يماثل تكاليف انشاء ٣٠ مدرسة أو ١٥ مستشفى ؟ كيف يمكنهم أن يفهموا - وفي هذا نرجع الى حسابات البنك الدولي - ان ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الأمية ، في حين أن مبالغ تفوق أى خيال يتطلعها سباق التسليح الجامح ؟

بالنسبة لنا نحن شعوب منطقة الساحل ، حيث يسود الجفاف ، وحيث يرى الملايين من الناس بقاءهم مهددا ، فان هذا التطور الخطير للحضارة العالمية يعد أمرا مذهلا . ان المجتمع الدولي قد قرر - بلا شك - أن يعنى نفسه كي يعيد الحياة الى الساحل . ولذلك ، فانه يسرنا ان نتقدم هنا - مرة أخرى - بالشكر الى العديد من الدول ، ومجموعات الدول ، والمنظمات الدولية الحكومية ، وغير الحكومية ، التي تساعدنا في تحقيق بعض مشروعاتنا ، لكن الصحراء لا تزال تتقدم ، والجفاف الذى يسود مناطق الساحل لا يمكن ارجاعه الى ظاهرة طبيعية مؤقتة . انه ينتشر ويزداد كلفة واسعة الانتشار ، مع أن الموارد التقنية والانسانية اللازمة لقمعه متوفرة .

ان نظرة فاحصة الى مسألة الجفاف ، بما تمثله من الحاج وأهمية خطيرة ، انما تشير الى تحول مفرغ في علم البيئة في عالمنا ، على الرغم من أن الزمن الذى كان الانسان يبحث فيه عن

ملجأ خشية البرق قد ولى . ان الكفاح لا يزال قائماً دون نجاح من أجل الحفاظ على بيئة نقيصة  
يمكن للانسان أن يزدهر اذا ما أحسن استغلال مهاراته الخلاقة فيها ، وللأسف ، فان الآلاف من  
المتخصصين يستغلون عبقرياتهم لادخال تحسينات على آلات العرب التي تستهدف القضاء على  
الانسان .

ان انعاش الاقتصاد العالمي بهدف اعطائه حياة جديدة وانطلاقة ، يقع في مقدمة  
التحديات التي سنواجهها خلال هذا العقد ، اذا ما أردنا أن نحافظ على السلام .  
وان جمهورية مالي ، لأنها مصممة على المشاركة بشكل فعال في العمل الجماعي لانعاش  
الاقتصاد العالمي ، قد اختارت فيما يتعلق بها سبيلاً للتنمية يتفق مع اخلاقيات شعبها ، ومتطلبات  
المجتمع الانساني الحديث . وكان بناء اقتصاد وطني ، مستقل ، ومخطط ، بمثابة الرد الملائم  
على اهتمامات شعبنا . وهكذا ، بعد أن حددنا اختياراتنا ، فاننا نحاول أن تتفق سياستنا  
الاقتصادية مع تطلعات شعبنا .

ونعتقد ، وشاركنا في ذلك جيراننا ، ان البناء الصبور للتجمعات الاقليمية والتجمعات الفرعية مثل منظمة تنمية نهر السنغال ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، ومؤتمر الدول الصحراوية ، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، وانما يشكل السبيل الوحيد للاسهام بطريقة حاسمة وفعالة في تحقيق خطة لاغوس ، التي تمخضت عن المؤتمر الاستثنائي لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، والمكرس لدراسة المسائل الاقتصادية ذات الاهمية لقارة افريقيا دراسة دقيقة . ان التوجيهات الواردة في تلك الخطة التي تعتبر خطة تاريخية في الوقت الحاضر ، تمثل للأفارقة الخطوة الوحيدة للاستمرار في البقاء في ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة .

" اننا نريد معكم أن نعيد الثقة الى شعوبنا في قدراتها الخلاقة . اننا نريد

معكم أن نحمي السلم والأمن الدوليين " . ( A/36/PV.23 و ص ٣٣ - ٣٥ ) .

هذه الكلمات نطق بها الرئيس موسى تراوري في هذه القاعة قبل عام .

لقد أتينا الى هنا مرة أخرى لنؤكد استعدادنا ، حنبا الى جنب مع جميع دول المجتمع الدولي ، لبناء عالم آخر ، عالم جديد ، يتفق مع عبقريتنا الخلاقة حتى تزدهر الحضارة العالمية . ان استعداد جمهورية مالي للعمل من أجل السلام والعدالة والمساواة استعداد دائم . وهو كذلك ، لأننا نشارك في تطلعاتنا وآمالنا المجتمع الدولي بأسره .

وسوف تبقى هذه الآمال طالما لجأت الشعوب الى الأسلحة للدفاع عن سبب وجودها وعن كرامتها . وستظل قائمة طالما استمرت العنصرية ، وأقبح ما تمخض عنها وهو الفصل العنصري ، بصفتها نهجا للحكم .

هذا العالم الذي يرتعش خوفا من الخطر النووي ليس عالما يتمتع بالحرية ، وليس عالما يعيش في سلم .

ان الشعب الذي يعاني من المرض بسبب انعدام الرعاية ، ويقاسي من الجوع ، سوف يقضي فجأة على النظام الحالي غير المستقر ، وهو غير مستقر لأنه نظام بالي .

لقد كان العام الماضي مليئا بالتهديدات . ولهذا السبب نحضر في هذه القاعة أعضاء الجمعية الآخرين ، لنجد السبيل لاقامة نظام أكثر استقرارا للأمن الجماعي .

علينا ألا نتخلى عن مسؤولياتنا ، والا فاننا سنخون ثقة شعوبنا اذا أخفقنا في توفير حلول محددة وعملية وواقعية ودائمة لقضية تهم وجود الانسان ذاته ، وهي العيش في سلم — مع نفسه ، ومع أخيه الانسان ، متحررا من الخوف من مآسي ونزاعات المستقبل ، في حرية متعاظمة .

السيد جابانغ (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن اتقدم باسم حكومة غامبيا وباسم وفد بلادى بأحر التهاني الى السيد هولاي بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس هذه الدورة للجمعية العامة . ان تجربته الدبلوماسية العريضة ، وسجله المهني البارز يؤهلانه ، بطريقة تبعث على الاعجاب ، لرئاسة شؤون هذه الجمعية ، وان وفد بلادى لعلى ثقة كاملة بقدرته على توجيه مداولات الدورة السابعة والثلاثين صوب نهاية ناجحة وفعالة . وأود أن أغتم هذه المناسبة لأشيد بسلفه المرموق ، سعادة السفير عصمت كتاني ، ممثل الجمهورية العراقية الشقيقة الذى قام بتفان والتزام لا يكلان ، بالمسؤوليات المناطة به في الدورة السادسة والثلاثين .

وأود أيضا أن أهني الأمين العام الخامس للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافير بيريز — دى كوبيار ، على ارتقائه لهذا المنصب الهام ، ونرحب به في أول دورة عادية للجمعية العامة يحضرها بصفته الجديدة . لقد رأينا الأمين العام ، في الأزمات المتعاقبة التي أفلقت المجتمع الدولي في الشهور الأخيرة ، وهو يبذل الجهود بدون كلل لتعزيز قضية السلم التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لها .

ودون التقليل من هذا التفاني ، ورغم المبادئ المقدسة التي تعهد جميع الموقعين على الميثاق بالتزامهم الكامل لها ، فان تطور الوضع السياسي الدولي خلال العام العاشر يوحى بأن قضية السلم لم تكن تحظى بالأولوية المطلقة في عقلنا الجماعي . وبدلا من ذلك ، ظهرت التوترات وانتشرت ، وتحولت في العديد من الحالات الى نزاعات مسلحة . لذلك تبدأ الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة عملها الهام في وقت يتسم بأزمات حادة ومنتشرة تنذر بالشر ، ويذكرنا بالفترة المظلمة التي سبقت الحرب العالمية المدمرة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ والتي قامست منظمتنا على اشلائها .

ان حالة الأزمة التي تواجه المجتمع الدولي ، يعبر عنها بايجاز الموقف الخطير الذي يسود باستمرار في الجنوب الافريقي بتحدّ عنيد للرأى العام الدولي . وقد نجحت جنوب افريقيا ، —من خلال سياسة الفصل العنصرى ، الذى أدّين بحق باعتباره جريمة ضد الانسانية ، في اضافة الطابع المؤسسي للتمييز العنصرى بدرجة لا مثيل لها في التاريخ . ويحرم في ظل هذا النظام البغيض حوالي ٢٠ مليوناً من غير البيض بطريقة متكررة ومنهجية من أهم الحريات الانسانية الاساسية . وفي السنوات الأخيرة ، حاولت سلطات جنوب افريقيا اقناع المجتمع الدولي أنها ترغب في التقدم باصلاحات تدريجية جديدة ، وانها قادرة على ذلك ، رغم الدلائل القاطعة بعكسه . ومع ذلك ، فان التغيير ليس من طبائع الوحش ، وقد دلت على ذلك الدعاية الصاخبة التى أحاطت بانشاء المجلس الاستشارى الرئاسي ، الذى يخلو من تمثيل السود فيه .

لقد أدى غياب الأحكام الدستورية التي تقضي بتغيير سلمي ، الى اجبار السكان السود المضطهدين على اللجوء الى الكفاح المسلح . وفي هذه المرحلة ، أود أن أؤكد مجدداً تضامناً حكومتى الذى لا يحد مع السكان الافارقة ، في تلك الأرض المعذبة ، في نضالهم المشروع لكسب تلك الحقوق التي نعتبرها غير قابلة للتصرف . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يشيد بصورة خاصة بالمؤتمر القومي الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا ، ويعرب عن تأييده الذى لا لبس فيه لهما في نضالهما العادل والبطولي في سبيل الحرية والعدالة والكرامة الانسانية .



ان المجتمع الدولي ، والأم المتحدة بصفة خاصة يواجهان تحديا خطيرا آخر في ناميبيا . وهو الاقليم الذى عهد به أصلا الى جنوب افريقيا تحت وصاية عصبة الأمم في ١٩١٩ . وبمقتضى النظر عن الفاء هذه الوصاية رسميا في ١٩٦٦ ، فان نظام بريتوريا اتخذ قرارا من جانب واحد بتحديد ولايته وإدارته على هذا الاقليم ، وهو يقوم باستغلال موارده المعدنية الشاسعة بالتعاون مع المصالح الاقتصادية الاجنبية . وفي الوقت ذاته ، حوّل ناميبيا الى قاعدة متقدمة لاعمـال العدوان المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة .

وبالرغم من توافق الآراء الواضح للمجتمع الدولي فان الجهاز المختص للأمم المتحدة ، وهو مجلس الأمن ، لم يتمكن من تطبيق التدابير الملائمة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق منظمتنا . ان هذا التساهل لم يشجع جنوب افريقيا الى الالتزام بالمعايير الدولية ولكنه ، بدلا من ذلك ، حفزها على مزيد من الانتهاكات للسلم والأمن الدوليين . ونتيجة لذلك أصبحت الدول المستقلة في المنطقة - من أنغولا المجاورة ، الى جزر سيشيل النائية - أهدافا دائمة للنظم العنصرية ، تتعرض يوميا للتخريب والتسلل والعدوان المكشوف من جنوب افريقيا .

وفي اذار/مارس ١٩٧٨ وافق شعب ناميبيا ، بأسلوب حكيم جدير بالشناء ، ومن طريق مثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، على خطة التسوية التي وضعتها مجموعة الاتصال الغربية . لقد قبلت جنوب افريقيا هذه الخطة بعد ذلك ، واعتمدتها مجلس الأمن بمقتضى القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، ومع ذلك لم يتم احراز أى تقدم صوب استقلال ناميبيا منذ ذلك الوقت . وقامت جنوب افريقيا ، بدلا من ذلك ، باتخاذ زريعة بعد أخرى لتأخير انسحابها من هذا الاقليم المحتل بصورة غير قانونية . وكان آخر هذه المناورات المحاولة الجارية الآن بمرسـط استقلال ناميبيا ببعض العناصر الدخيلة .

ان استمرار جنوب افريقيا في عنادها يعتبر اهانة مباشرة لهيبة الأمم المتحدة وينال من مصداقية منظمتنا . وأى تعديل في الاطار الحالي للتفاوض سوف ينال بصورة خطيرة من هيبة مجلس الأمن . وفي هذا الصدد فان الموقف الثابت لحكومة غامبيا هو أن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يمثل الأساس الوحيد ، الذى لا غنى عنه ، لاستقلال ناميبيا .

ان الموقف في الجنوب الافريقي لا يقل خطورة عن الموقف في الشرق الأوسط ، الذى تصاعد الآن الى ابعاد حرجة لها آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وهنا ، تواجه الأمم المتحدة ،

مرة أخرى ، تحديا تاريخيا وهاما . وبالرغم من ان ارادة المجتمع الدولي ، تم التعبير عنها بوضوح في القرارات المتلاحقة لهذه الجمعية ، التي اعترفت بالحق الثابت لأبناء وبنات فلسطين وأكدته من جديد ، وهو الحق في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة ، لم يتم احراز أى تقدم نحو تحقيق هذه الحريات الاساسية .

ان الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا يزال خاضعا لحملة قمع منظمة تقابل الاعراضات السلمية بالقوة الفاشمة . وهذه الحملة ، التي لم يفلت من آثارها أطفال المدارس ولا الشيوخ ، بلغت ابعادا خطيرة في آذار/مارس من هذا العام .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام شهد المجتمع الدولي ، باستياء وكراهية ، الف——زو الاسرائيلي للبنان ، كآخر حدث في القصة التي لا تنتهي للمعدوان الاسرائيلي . ان حكومــــة بلادى تكرر تنديدها بهذا الفزوا الاجرامي الذي لا ينتهك المبادئ الاساسية للميثاق وللقانون الدولي فقط ، ولكنه سيظل لسنوات طويلة وصمة عار في ضمير العالم المتحضر .

وفي تجاهل للقرارات المتعاقبة لمجلس الأمن والجمعية العامة ، التي تطالب بانسحاب اسرائيل الى حدود لبنان الدولية المعترف بها ، يواصل جيش الغزاة تقدمه في اراضي لبنان بلا هوادة . لقد بلغ الاجتياح الاسرائيلي الدامى ذروته في حصار بيروت العاصمة لمدة عشرة اسابيع تعرض السكان المدنيون خلالها لمذبحة حقيقية .

انني أود ، في هذا المنعطف ، أن أعرب عن التضامن الكامل لحكومة وشعب غامبيا مع الكفاح الشجاع للشعب الفلسطيني تحت القيادة البطولية لمثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ان المجتمع الدولي ، مشدوها امام الرعب الشديد الناتج عن الحصار الدامى للبنان ، تصرف بغضب واستياء شديدين ازاء المذابح الأخيرة في صبرا وشاتيلا ، التي قتل فيها عن عمد ما يزيد على ١٥٠٠ من المدنيين الفلسطينيين ، اغلبهم من النساء والأطفال . ان غامبيا تدعو بشدة وبصورة قاطعة هذه الفظائع الوحشية وتناشد اجراء تحقيق كامل بشأن تنظيم وتنفيذ هذه الجريمة المنافية للانسانية ، وذلك وفقا للقرار إ ط - ٧/٨ الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة المكرسة لقضية فلسطين .

وبالرغم من توافق الآراء العالمي بشأن عدم جدوى استخدام القوات المسلحة في حل المنازعات فإن شبح الحرب مازال يعتم الأفق في كل قارة . ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي وضعنا عليها آمالا كبيرة دللت على انها خيبة أمل كبيرة . ورغم ان قادة الحكومات ومثليها المتعاقبين قد أعربوا عن ادراكهم الجماعي وقلقهم بشأن الاخطار التي يؤدي اليها تصاعد سباق التسلح والتهديد المتزايد بآبادة نووية لمستقبل البشرية ، فان الجمعية لم تتمكن بعد خمسة اسابيع من المداولات ، من الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح .

ان آثار هذا الفشل الدبلوماسي تتعدى كثيرا ، حدود هذا المبنى . انها تعتبر سمة لمرض عالمي خطير . وهذه الظاهرة تتميز ، بدرجة خاصة ، بالافتقار الى الارادة السياسية اللازمة لنبذ استخدام القوة في الخلافات الدولية وحلها بالتفاوض السلمي . وفي الواقع ، ويتكرر يثير القلق ، يتم تخطي الاجراءات الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات وتلجأ الدول الى القوة الفاشمة لبلوغ اهدافها السياسية .

ان النزاع بشأن جزر فوكلاند ، الذي بلغ ذروته في حرب واسعة النطاق عادت بأثار خطيرة على طرفي النزاع ، يعتبر مثالا كلاسيكيا على هذه الظاهرة . وتطبيقا لأحكام ميثاق منظماتنا الخاصة بتقرير المصير وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات ، فان موقف غامبيا ازاء هذا النزاع هو انه ينبغي أن يتم تحديد وضع جزر فوكلاند بصورة سلمية على أساس الرغبة التي يعرب عنها بسكان الاقليم بحرية .

وفي الخليج الفارسي ، في هذه الاثناء ، نجد ان هناك صراعا بين دولتين اسلاميتين شقيقتين استمر لفترة طويلة وتسبب في خسائر هائلة في الارواح ، ودمار كبير في الممتلكات ، ناهيك عن التكاليف المالية الباهظة للحرب نفسها التي يقدر انها فاقت ٣٠ بليون دولار .

وحكومتنا بوصفها عضوا في لجنة الوساطة التي شكلتها منظمة المؤتمر الاسلامي ، شاركت منذ عام ١٩٨٠ بصورة نشطة في عدد من المبادرات التي استهدفت الوصول الى تسوية لهذا النزاع الذي نأسف له أشد الأسف . ولكن لسوء الحظ فان هذه الجهود لم تؤت ثمارها بعد . وقد اصدر مجلس الأمن في هذه الاثناء نداءات متكررة لوقف الأعمال العدوانية من أجل القيام بالمفاوضات . ويحدو وفدي وطيد الأمل في ان تستجيب الاطراف المتنازعة بصورة ايجابية لآخر هذه النداءات التي تسم اصدارها في الاسبوع الماضي بمقتضى القرار ٥٢٢ ( ١٩٨٢ ) .

وفي نفس المنطقة نجد ان الاحتلال غير الشرعي لافغانستان بحوالي ١٠٠٠٠٠ جندي اجنبي ، يعتبر انتهاكا للمبادئ الرئيسية لتقرير المصير وعدم التدخل ، وتحديا للارادة الواضحة للمجتمع الدولي بصورة عامة والعالم الاسلامي بصورة خاصة .

واخلاصا منه لتقاليدنا التي تعود في التاريخ الى فترة الامبراطورية الفارسية ، التي تفرض عليه مقاومة السيطرة الاجنبية بصلابة ، فقد دافع الشعب الافغاني دافعا بطوليا عن ارضه في وجهه الفايدي الجديد . ومع ذلك ، فان الأعمال العدوانية قد أدت الى النزوح الجماعي لحوالي مليوني افغاني حاولوا ان يلجأوا الى باكستان المجاورة . مما وضع عبئا على اقتصاد تلك الدولة لا يمكنهم تحمله .

ان غامبيا تتابع وتشيد بجهود الممثل الشخصي للأمين العام لدى افغانستان السيد دياغو كوردوبيس ، الرامية الى تسوية سلمية للحالة في افغانستان . وفي هذا الصدد ، فان حكومتنا ترحب بحذر بالتفاهم الشامل الذي قيل انه انبثق عن آخر المشاورات التي اجراها مع الأطراف المعنية .

وفي جنوب شرقي آسيا نجد ان الاحتلال الذي طال اجله لكيموتشيا من قبل ٢٠٠٠٠٠ جندي اجنبي مازال يحرم شعب خمير من حقه الثابت في تقرير مصيره . ان وجود جيش الاحتلال هذا وعملياته قد حمل حوالي ٢٥٠٠٠٠ من اهالي خمير على الهروب الى تايلند المجاورة . فضلا عن

ذلك ، فان الاعمال العدوانية الدائرة بين القوى الوطنية وجيش الاحتلال قد اندلعت عبر حدود كمبوتشيا وتايلند . ونظرا للتوتر الكبير الذى نشأ نتيجة لهذه الحرب على الحدود ، فان التغفل المستمر في تايلند عن طريق القوى الاجنبية المرابطة في كمبوتشيا يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليميين .

وتود حكومتى ان تسجل تأييدها لاقامة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فـــــــي ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك . واننا نــــرى بأن التبلور لمختلف النزاعات القومية لاهالي خمير سوف يؤدى الى اسهام هام نحو اعادة اقامــــة استقلال وسيادة وسلامة اراضي كمبوتشيا .

هذا هو المنعطف الخطير الذى يجد فيه الموقف السياسي الدولي نفسه طيلة العــــام الماضي . واثناء هذه الفترة الحالكة من الازمات الحادة التي طال امدها والتي هزت مجتمع الأمم من اساسه ، حاولت غامبيا بصورة مستمرة ان تعزز السلم والتفاهم والتعاون بين الدول على المستويين الاقليمي والدولي .

وعقب استقلال غامبيا في عام ١٩٦٥ ، واعترافا منا بالروابط الجغرافية العرقية والثقافية التي تربط بلدنا وشعبنا ، فقد وقعت غامبيا والسنغال معاهدة ارتباط انشئت في اطارها امانة سنغالية - غامبية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين البلدين . وقد وقع الاتفاق الذى يشكل الاتحاد الكونغد رالي بين السنغال وغامبيا من قبل الرئيسين في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، وكان هذا الاتفاق ثمرة تعاون وثيق ومشترك ومجد اتسمت به العلاقات بين غامبيا والسنغال دائما ، منذ ان حققت غامبيا وضعها كدولة . ان صكوك هذا الاتفاق التي صادق عليها برلمان كل من الدولتين الشقيقتين تم ايداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، وتم التوقيع والمصادقة على بعض البروتوكولات من أجل تطبيق هذا الاتفاق . ويحدونا وطيد الأمل في ان تصبح هذه الخطوة الهامة في التعاون الثنائي بين غامبيا والسنغال مثالا ناصعا تحتذى به الأمم الافريقية الأخــــرى نحو تحقيق افريقيا الموحدة .

وفي مواجهة الظروف الجائرة التي يعمل في ظلها النظام الاقتصادي الدولي الحالــــي ، فان اعتماد استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الثمانينات لا يعتبر مبرا بفترة جديدة من الأمل

للبلدان النامية فحسب ، انما يمثل ، من وجهة نظر بلادى معلما هاما على طريق العلاقات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، لأن هذه الاستراتيجية تتضمن من حيث التغيرات الهيكلية ————— والمؤسسية مفهوم التكافل بين الشمال والجنوب . ومهما يكن من أمر ، فان المعدل الخطير الذى يتدهور به الاقتصاد الدولى ، واتساع الهوة في الثروة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والتقدم الضئيل الذى تم احرازه حتى الان في اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد تمثل كلها دلائل كافية على حقيقة مفادها ان شركاءنا في الشمال مازال عليهم ان يستجمعوا الارادة السياسية العامة لتنفيذ ونجاح هذه الاستراتيجية .

وفيما يتعلق بالتجارة والتنمية ، وبالرغم من التقدم الذى تم احرازه في هذا المجال فـ في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بما في ذلك الاتفاق الخاص بانشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية الذى لم ينفذ بعد واعتماد قواعد لتنظيم ممارسات الاعمال المقيدة ، فان البلدان النامية مازالت تواجه اثارا خطيرة تتمثل في ارتفاع وتضاعف التضخم ، على المستوى العالمى ومعدلات غير عادلة في التبادل التجارى ، والكساد الكبير ، فضلا عن تزايد التدابير الحمائية في الدول الصناعية التي توجه اساسا الى المنتجات التامة الصنع التي تصدرها البلدان النامية . ولذلك فاننا نطالب باصرار بأن تعتمد البلدان المتقدمة النمو سياسات تجارية أكثر تحررا ، وان تلغي الحواجز التجارية المصطنعة لكي تسمح للسلع التي تصدرها البلدان النامية ان تدخل بدرجة أكبر أسواق البلدان المتقدمة . ان الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) توفر مرة أخرى للمجتمع الدولى فرصة لاتخاذ عمل فعال للقضاء بصورة دائمة على هذه الاختلالات . ولنا وطيد الأمل في الا يدخر أى جهد لبلوغ هذا الهدف .

ان الحاجة الماسة لاعادة هيكلة نظام النقد الدولي من أجل زيادة استجابته لاحتياجات ومشكلات التنمية في البلدان النامية ، لا تشكل تحديا هائلا لحوار الشمال والجنوب فحسب ولكنها تمثل احدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل الشروع في المفاوضات العالمية الشاملة . ان نظام النقد الدولي السائد الذي اقيم في بريتون وودز في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقبل أن تهب " ريح التغير " ، كان يهتم أساسا بمصالح البلدان الصناعية دون أن يأخذ في اعتباره بصورة واجبة احتياجات البلدان النامية التي لم تكن أغلبيتها قد أصبحت مستقلة بعد . وليس من المستغرب ، بالتالي ، ان البلدان النامية تواصل طلبها ، رغم عدم نجاحها ، بأن يضاف الطابع الديمقراطي على المؤسسات النقدية الدولية وباعادة صياغتها بغية تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية لصالح الشمال والجنوب على حد سواء .

وفي حقيقة الأمر ، في عدد من النواحي الايجابية جاء اجتماع قمة كانكون في وقتته المناسب ، فالبلدان النامية ولجنة براندت ، التي اقترحت ، كانت تؤمل في أن يتم التوصل في اجتماع كانكون الى اتفاق بشأن الشروع في جولة المفاوضات العالمية الشاملة وبالتالي نقضي على الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب ، وندلل على التزام المجتمع الدولي بحل المشاكل المتنوعة التي تعوق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . ومما يؤسف له ان النتائج المخيبة للأمل التي توصل اليها اجتماع كانكون تعتبر ضربة قاصمة أخرى لتطلعات البلدان النامية ، لأن بعض البلدان المتقدمة النمو الممثلة في الاجتماع كانت ببساطة غير مستعدة لتأييد المقترحات التي تمثل الموضوع الرئيسي للمفاوضات العالمية الشاملة — وهو اعادة تشكيل هياكل نظام النقد الدولي ، والمواد الخام ، وأهداف الأمم المتحدة للمساعدات الرسمية للتنمية .

ومن الحقائق الثابتة ان التصنيع يعتبر شرطا لا غنى عنه للتنمية المعجلة للبلدان النامية . ولكن للأسف فان بلوغ الهدف المتمثل في ٢٥ في المائة من الناتج الصناعي العالمي في نهاية القرن وهو المعدل المحدد للبلدان النامية في اعلان وبرنامج عمل ليمما بعيد عن التحقيق ، لأن نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي يمثل فقط

١٢ في المائة . ومما يخيب الأمل أيضا أن ١٥ مليون دولار فقط قد تم التعهد بها حتى الآن بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمقارنة بالمستوى المطلوب وهو ٥٠ مليون دولار . ان المعدل المنخفض للمساهمات في الصندوق يجعل من المستحيل على اليونيد وأن توسع برامجها وأنشطتها الى مستوى من شأنه أن يعزز جهود التصنيع ، ان البلدان النامية وفي مجلس التنمية الصناعية ، في دورته الخامسة عشرة ، أعاد التأكيد على المعدل البطيء للنمو الصناعي في العالم الثالث ، ولا سيما في افريقيا ، وأوصى ضمن أمور أخرى ، بتعزيز أنشطة اليونيد و ، ولا سيما في المجالات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الصناعية وتبادل الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بإنشاء البنيات الصناعية الأساسية ، والتكنولوجية الصناعية المتعلقة بالطاقة ، والتنمية الصناعية والتدريب على الإدارة . وفي هذا الصدد ان اقترح اليونيد وباقامة بنك دولي للتنمية الصناعية انما يعد مبادرة نرحب بها . شريطة أن يحصل البنك بعد انشائه على التأييد النوعي الذي يحتاجه والمتمثل في رأس المال والموارد المتاحة على أساس منتظم ، فانه سوف يتمكن من الاسهام الملحوظ في دعم النمو الصناعي في العالم الثالث .

ونتيجة للافتقار الى الحماس والارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، ان التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا المرتبطة بالتنفيذ البطيء لبرنامج عمل فيينا جاءت مخيبة للآمال أيضا . ان المساهمات في الصندوق المؤقت الخاص بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية لم تصل الا الى ٥٠ مليون دولار بدلا من مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار المستهدف في برنامج العمل المعتمد في فيينا . ولا نستطيع أن نبالغ في أهمية الخطة التنفيذية من أجل وضع برنامج فيينا موضع التنفيذ ، وكذلك التوصيات الشاملة الواردة في تقرير فريزر الخبراء الحكومي الدولي المعني بنظام الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . ان اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ينبغي لذلك أن تبذل قصارى جهدها لانهاء المفاوضات بشأن هذه التوصيات وبشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

ان مشكلة الطاقة لا تزال تشكل عاملا أساسيا في الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية . ان الزيادة الخاطيئة في أسعار البترول خلال الأعوام الثمانية الأخيرة قد فرضت الحاجة



الماسة الى اتباع سياسة عالمية شاملة في مجال الطاقة ودعم التوسع والتنوع في مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية ومن أجل ذلك وبغية التوصل الى تدابير تصحيحية لازمة البترول المستمرة وللمشاكل الخطيرة المقترنة بتلك الأزمة التي تفرض هذه المشاكل على التطور الاقتصادي الدولي ، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي في آب/اغسطس في العام الماضي . وقد اعتمد المؤتمر خطة عمل نيروبي التي ترمي الى ضمان الامدادات المنتظمة من الطاقة من المصادر التقليدية وغير التقليدية على السواء ، وتتضمن المشروعات المحلية الصغيرة ، وتطوير مصادر الطاقة المحلية والقيام بالبحوث فيما يتعلق بتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة . وقد قدر البنك الدولي بالفعل على أساس سنوي أن البلدان النامية المستوردة للبترول سوف تكون بحاجة الى ٥٠ بليون دولار كحد أدنى لتنمية موارد الطاقة المحلية بها . وفي هذا الصدد ان غامبيا ترحب باقتراح انشاء فرع للطاقة في اطار البنك الدولي لتمويل التنمية في مجال الطاقة في البلدان النامية ، وهي تثق ان هذا الاقتراح سوف يبرز الى الوجود عما قريب . ونحن نعلق اهتماما معاشا على عمل اللجنة الحكومية الدولية التي اقيمت من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل نيروبي ، ونتطلع الى استكمال نجاح لمهمتها الهامة .

ان مشكلة الجوع وسوء التغذية تشكل اليوم أخطر مشكلة جوهرية تواجهها البلدان النامية . ان الوضع الغذائي في معظم البلدان النامية قد بلغ حدا غير محتمل ، ولا سيما في افريقيا التي تعرضت الى قحط طويل وخطير في منطقة الساحل ، وقد بلغت المشكلة أبعادا خطيرة فيها . ان هذا الوضع الخطير قد زاد من حدته اخفاق المجتمع الدولي في التوصل الى الحد الأدنى المستهدف وقدره ١٠ مليون طن من الحبوب المقرر في اتفاقية المعونة الغذائية لسنة ١٩٨٠ أو الحد الأدنى المستهدف وقدره ٥٠ ألف طن من الحبوب ليخترن في الاحتياطي الغذائي للطوارئ الدولية . ان الحاجة الى زيادة ملموسة في المساهمات في برنامج الأغذية العالمي لم تكن أكثر إلحاحا منها اليوم ، وعلى المجتمع الدولي ، كحاجة ماسة ، أن يبذل كل جهد ليس فقط للوفاء بالأهداف المحددة في اتفاقية المعونة الغذائية والاحتياطي الغذائي للطوارئ الدولية بل أيضا من أجل تنفيذ خطة العمل

ذات النقاط. الخمس للأمن الغذائي العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة . وبنفس القدر من الأهمية ننظر الى إعادة تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليتمكن الصندوق من الإبقاء على أنشطته والتوسع فيها ، تلك الأنشطة التي تتجه الى زيادة الانتاج الغذائي ودعم البنية الأساسية الزراعية للبلدان النامية .

ان قرار صندوق النقد الدولي باقامة نافذة غذائية لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفضة على تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها الناتجة عن استيراد الحبوب ، يعد خطوة على الطريق الصحيح . وبصرف النظر عن ذلك ، ينبغي أن تبذل الجهود من أجل إعادة تدوير الفوائض الغذائية الأساسية المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو .

ان تدهور مستوى الموارد التمييزية المخصصة للأنشطة المتعددة الأطراف يثير قلق حكومة غامبيا . وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فان التعهدات المالية التي تمت حتى الآن تقل كثيرا عن معدل النمو السنوي المحدد وهو ١٤ في المائة من المساهمات الطوعية المقدرة لدورة البرنامج الثالث للفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦ . ان مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أوضح منذ أيام في بيان له أمام اللجنة الثانية لهذه الجمعية العامة أنه في السنة الأولى من تلك الدورة لن يتوفر للبرنامج الموارد الكافية التي تسمح له بالقيام بـ ٦٠ في المائة من الأرقام الارشادية للتخطيط المتصورة في القرار ٣٠/٨ الصادر عن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . والواقع ان نظام التنمية في اطار الأمم المتحدة يتعرض لآفاق مظلمة بالنسبة للموارد المتاحة له . وما لم تكن هناك تطورات جوهرية في هذا الشأن فاننا لا نستطيع أن نتوقع سوى النتائج الخطيرة التي يمكن أن يؤدي اليها هذا الوضع بالنسبة لنظام التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة . ومما يدعو للقلق أنه رغم اعتماد برنامج جديد خاص للعمل من أجل البلدان الأقل نموا ، في باريس في العام الماضي ، فان حسن النوايا والحماس لا يبدا وأنهما يسيران بنفس القدر من الاهتمام والرغبة في توفير الموارد للتنفيذ المبكر لبرنامج العمل الجديد الهام .

اننا نعيش اليوم في عالم له احتياجات ضرورية من أجل بقاءه وبقاء أغلبية البشر ، نظرا لأن الفقر والفساد السياسي أصبحا منتشرين بصورة كبيرة . وبالنسبة لنا ، نحن القادمون من البلدان الأقل نموا ونشكل الكيان الأكبر فقرا في هذا العالم ، أصبح الوضع غير محتمل مطلقا . ولا حاجة بنا الى تذكير المجتمع الدولي بأن مشكلات الفقر تشكل الخطر الأكبر على السلم والأمن الدوليين . لذلك ، دعونا نضمن ، من خلال وحدة العمل ، البقاء الجماعي وأن نقدم تعهدا رسميا لهذه المنظمة لكي تشكل مستقبلا مقبولا للبشرية . وفي متابعتنا لهذا الهدف الأساسي ، أتعهد بتقديم دعم وتعاون حكومة وشعب غامبيا الكاملين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير بعد ظهر اليوم ، وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا السماح لهم بالتحديث ، ممارسة لحقهم في الرد وانني اذكّر الأعضاء أنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٠ فإن البيانات الممارسة التي يدلي بها ممارسة لحق الرد ينبغي أن تقتصر على عشر دقائق ، ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعد ها .

السيد بن هيم (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أشارت وفود عديدة الى مسألة الصحراء الغربية ونوهت غالبيتها بأهمية توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في العام الماضي في اجتماع نيروبي بناء على مبادرة قام بها جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب . لقد قبلت المبادرة الملكية بارتياح عميق لأنها فتحت الطريق الامثل لتسوية هذه المسألة .

لقد استهجنتم أغلبية الوفود أن بعض البلدان الافريقية التي سبق أن وافقت على قرارات مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وعلى القرار ٤٠٦/٣٦ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها السادسة والثلاثين ، قامت بمناورات متعددة عرقلت العملية التي بدأت والتي كان من المنتظر أن تنهي النزاع . ان المجتمع الدولي على علم تام بمحاولة الاكراه التي جرت في أديس أبابا . ولا حاجة بنا للعودة اليها . الا أن وفد بلادى يود أن يشير فقط الى أن تلك المحاولة لم تحقق هدفها ، وان محاولة فرض جمهورية صحراوية مزعومة على منظمة الوحدة الافريقية قد رفضها معظم الأعضاء . فما كان في الحقيقة لحكام افريقيا أن يوافقوا على مثل تلك التمثيلية الساخرة ، التي كانت أوضح نتيجة لها ذلك الشلل الذي تعاني منه الآن منظمة الوحدة الافريقية .

في هذا السياق ، فان ما يثير الدهشة أن بلدانا مثل زمبابوى ومدغشقر وموزامبيق التي كانت من أكثر صانعي الأزمة التي اهتزت لها منظمة الوحدة الافريقية حماسة لذلك ، تأتي الى هنا ببيانات تفيض بالعواطف الزائفة ، داعية الى اصلاح منظمة الوحدة الافريقية والدفاع عن قضية جمهورية وكنت في أوكار الكذب والتزوير .

وفيما يتعلق بالمغرب ، فقد أوضحت موقفها بجلاء وبصورة رسمية ، وكررت استعدادها للوفاء بتعهداتها في إطار القرارات التي اعتمدت في نيروبي بعد إعادة الشرعية إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، تلك الشرعية التي وطأها بالأقدام أولئك الذين يدعون أنهم المدافعون الوحيدون عنها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث التالي الذي يرغب في ممارسة حق الرد هو ممثل المملكة المتحدة ، وأعطيه الكلمة .

السيد جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :  
في ١ تشرين الأول / أكتوبر ، قام وزير خارجية الأرجنتين أمام هذه الجمعية بتشويه تاريخ جزر فوكلاند خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لقد كان بيانه مملوءاً بالمزاعم والأكاذيب ولا ينوي وفدي أن يرد الآن بالتفصيل ، وسوف يحين الوقت المناسب لذلك في الشهر القادم عندما تبدأ المناقشة التي طالبت بأجرائها في هذه الجمعية الأرجنتين وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية . وفي الوقت الحالي سوف ألزم نفسي بتصحيح تشوية أو تشويهيين للحقائق .

لقد حاول وزير الخارجية أن يقول بأن المملكة المتحدة لم تقبل قط طواعية بمراجعة مبدأ تقرير المصير الذي ينص عليه الميثاق . وذلك التأكيد من جانبه سوف يضحك ، ان لم يذهل ، العديد من وفود بلدان ذات سيادة كانت من قبل مستعمرات بريطانية .

لم يعد للإمبراطورية البريكانية وجود . وبدلاً منها ، هناك الكومنولث الذي يتشكل من بلدان مستقلة مارست حق تقرير المصير . ولو كانت الأرجنتين غيرت مسلكها تجاه مبدأ وأسلوب ممارسة حق تقرير المصير ، فما كان لينشأ لنا معها نزاع على جزر فوكلاند - مالفيناس .

لقد سعى وزير الخارجية إلى التمهيد بالنسبة لموقف حكومة بلادى وموقف حكومة بلادى فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، بمحاولته إجراء قياس بين حالة من الاستيطان السلمي المستمر لمدة تبلغ ١٥٠ عاماً في جزر فوكلاند وبين المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة . وتدحض الحقائق ما ذهب إليه . فالسكان الحاليون في جزر فوكلاند هم أحفاد أناس أقاموا أول مجموعة سكانية مستوطنة ووحيدة على هذه الجزر . وغالبيتهم هم سلالة هؤلاء الذين استوطنوا هناك من قبل عام ١٨٥٠ .

ومن ناحية أخرى ، فإن المستوطنات الإسرائيلية تعود إلى تاريخ قريب ، وقيمت رغم مواجهتها بادانة عالمية النطاق تقريباً من جانب الأمم المتحدة ، وعلى أراض لا تدعي إسرائيل السيادة عليها ولا تمارس السيادة عليها وهي مستوطنة بالفعل من قبل مجموعة سكانية قائمة .

وتؤيد حكومة بلادى حق تقرير المصير للفلسطينيين وكذلك الحال فيما يتعلق بحكومة الأرجنتين . فلماذا إذن تدعي الأرجنتين بضرورة قيام استثناء خاص وحيد فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند بشأن مبدأ تقرير المصير الذي هو مبدأ أساسي عالمي ؟

إن الوصف الذي قدمه وزير الخارجية للأحداث التي جرت في شهر نيسان / أبريل الماضي إنما يمثل تشويهاً للحقائق . ولا حاجة بي للتذكير بهذه الحقائق لأنها لا تزال حية في الذاكرة ، غير أنه ليس صحيحاً القول بوجود أي عمل بريطاني ، يبرر الغزو الأرجنتيني للجزر الذي تم في تجاهل كامل لمجلس الأمن ولمبدأ عدم اللجوء إلى استخدام القوة . وأعتقد أن جميع الوفود سوف تجد صعوبة في تصديق قول وزير الخارجية :

" لقد كان واضحا تمام الوضوح اعتراف الأرجنتين بسلطة مجلس الأمن في هذا النزاع في العديد من البيانات التي أصدرتها حكومتي تأييدا للتنفيذ الفعال الكامل للقرار ٥٠٢ (١٩٨٢) " (A/37/PV.14 ص ١١٣-١١٥) وأترك الأمر للجمعية العامة نفسها للحكم على أي من الحكومتين قد سعت بكل الوسائل لاحترام التزاماتها بمقتضى المادة ٧٣ من الميثاق ، وأي من الحكومتين قد اختارت ، بلجوثها غير الشرعي الى استخدام السلاح منذ ستة شهور مضت ، أن تلمس حق تقرير المصير لشعب اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ، وان تخضعه للسيطرة الأجنبية . ان من الغريب حقا انه بينما يهاجم وزير خارجية الأرجنتين الاستعمار ، تسعى حكومته الى خلق مستعمرة جديدة بقوة السلاح .

السيد بيوغ (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بالبيان الذي استمعنا اليه توا من ممثل المملكة المتحدة ، يحتفظ وفدي بحقه في الرد في وقت اخر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٤٥